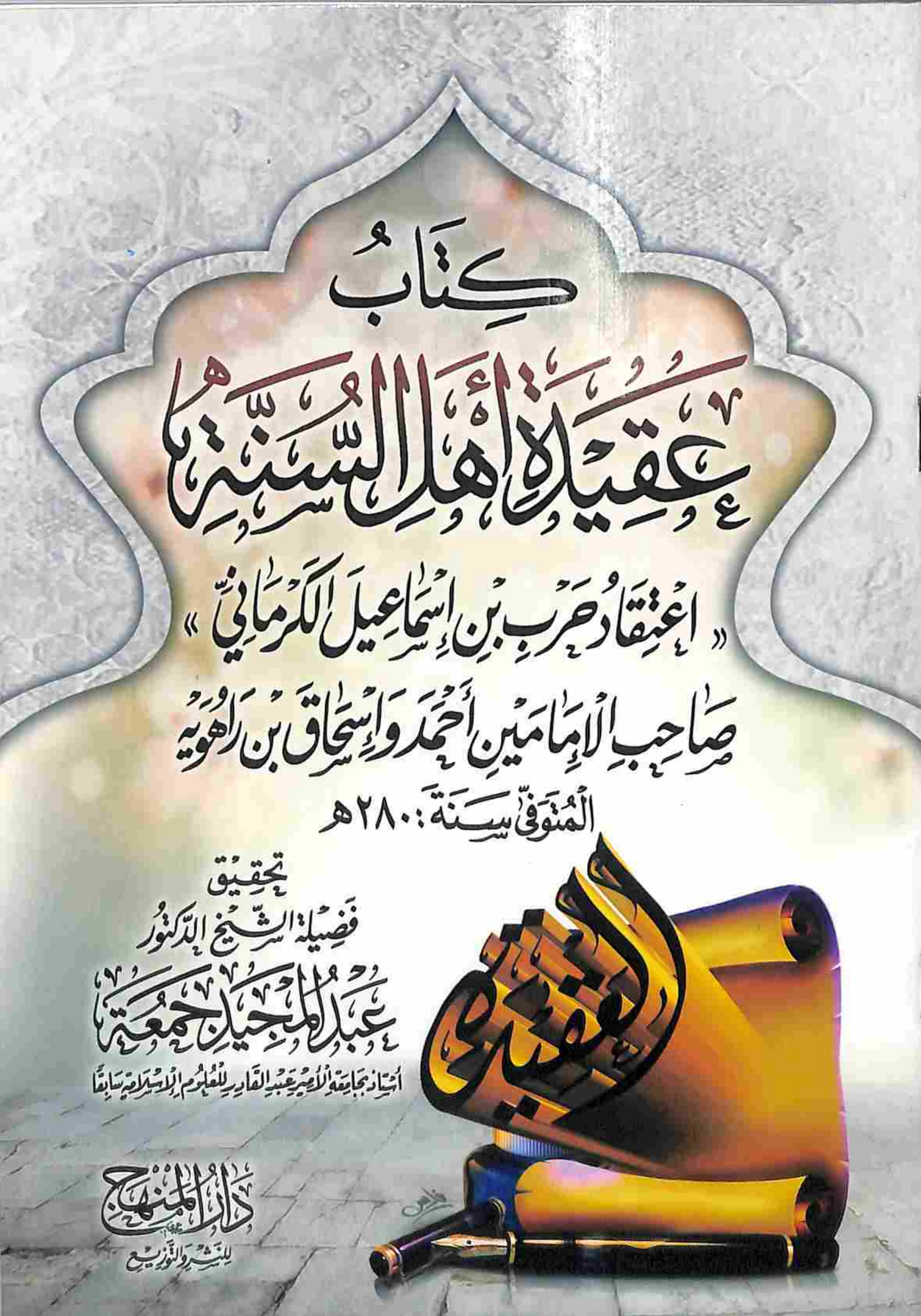
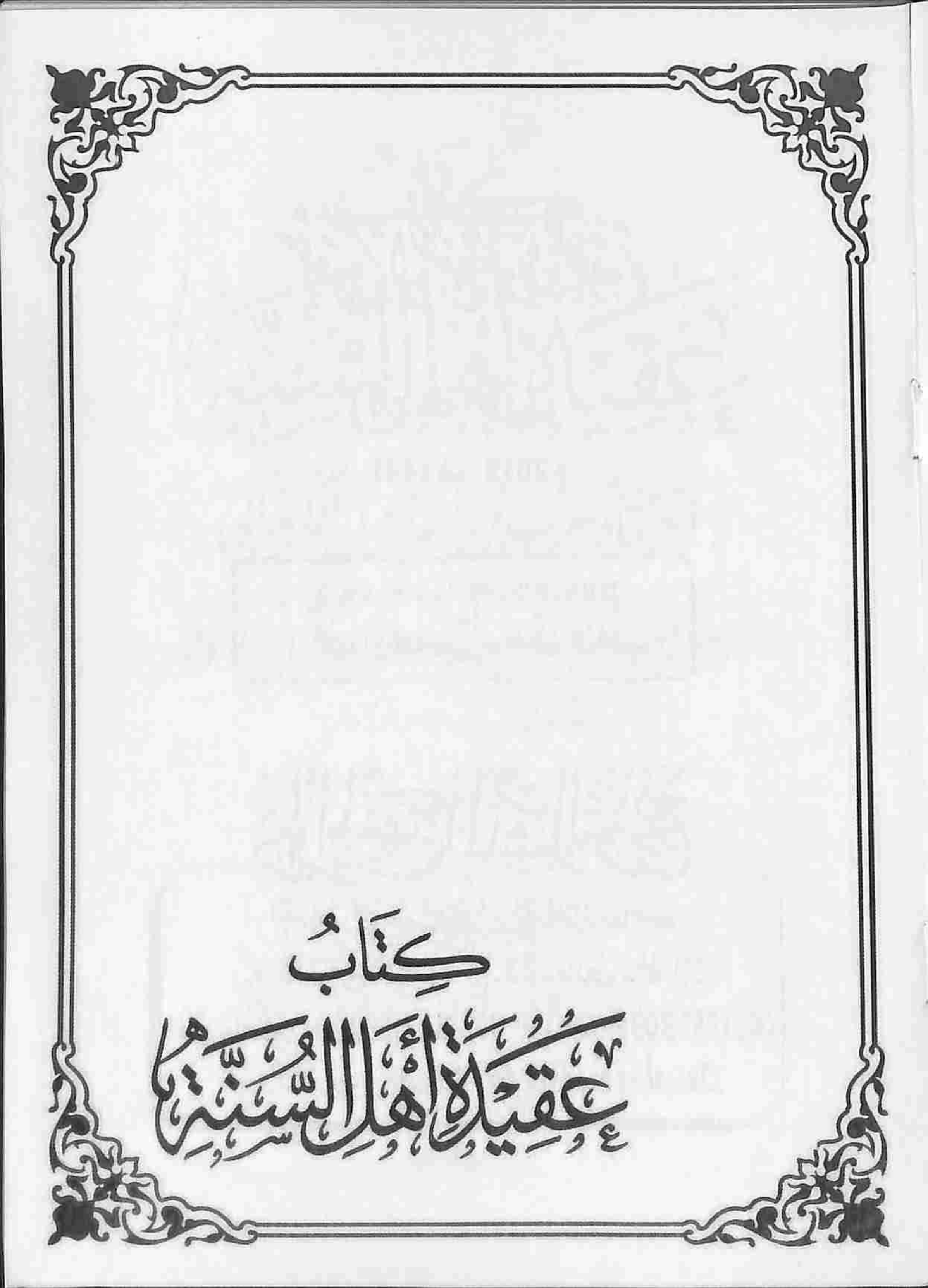

كتاب
عقيدة أهل السنة
« اعتقاد حرب بن إسماعيل الكرماني »
صاحب الإمامين أحمد وإسحاق بن راهويه
المتوفى سنة: ٢٨٠هـ
تحقيق
فضيلة الشيخ الدكتور
عبد المجيد جمعة
أستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سابقا
العقيدة
دار المنهج
للنشر والتوزيع



# كِتَابُ

# عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ




الطبعة الأولى

1441 هـ - 2019 م

ISBN : 978-9931-649-63-2

الإيداع القانوني: نوفمبر : 2019

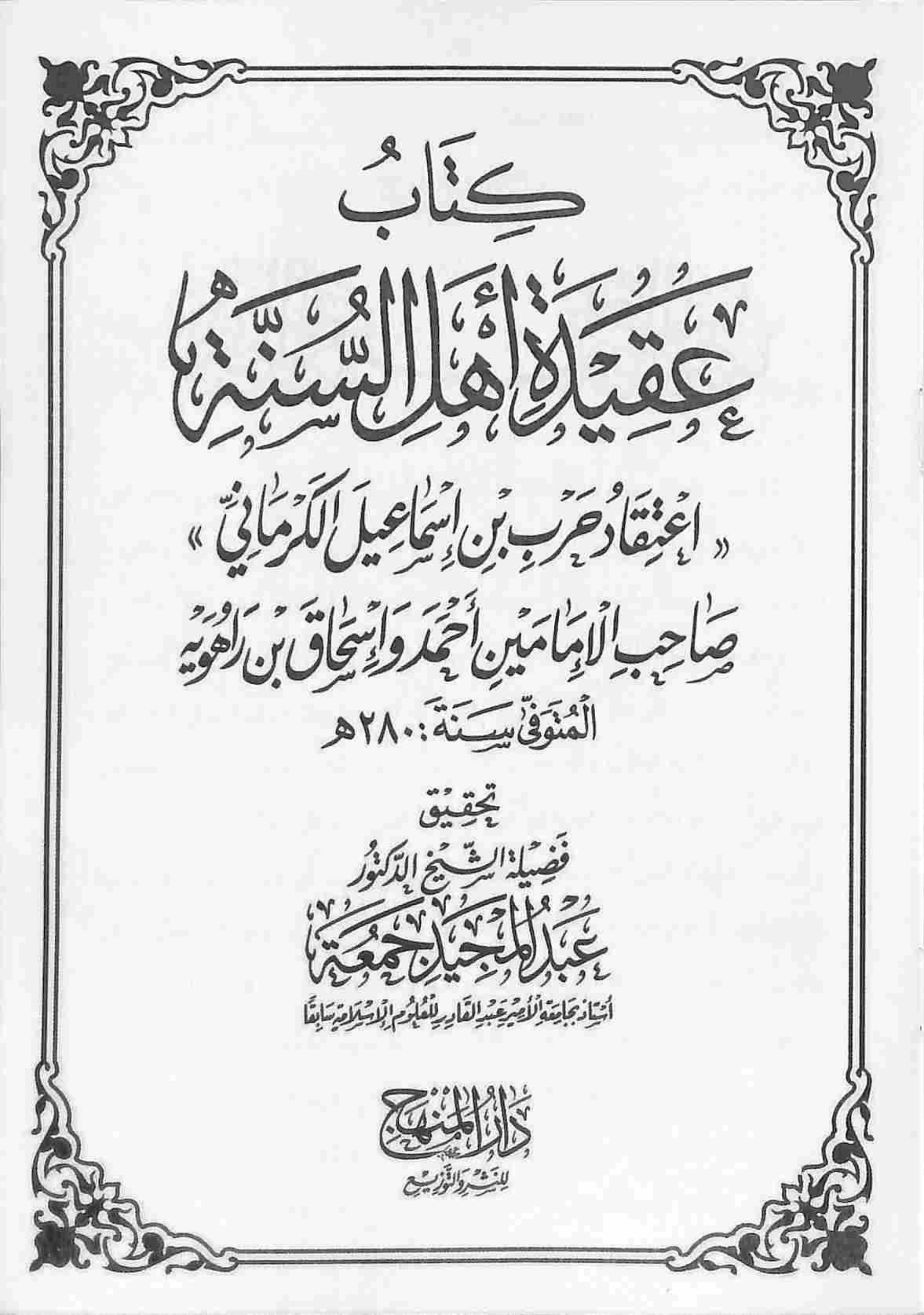
دار المنهج للنشر والتوزيع

العنوان: الصنوبر البحري - المحمدية - الجزائر العاصمة

حي 18 فيفري 19 جوان رقم - 23 - قالمة - الجزائر

الهاتف والفاكس: 0021337106220 الجوال: 00213553036143

البريد الإلكتروني: Dar.almanhadj@gmail.Com.



# كتاب

# عقيدة أهل السنة

«اعتقاد حرب بن إسماعيل الكرماني»

صاحب الإمامين أحمد وإسحاق بن راهويه

المتوفى سنة: ٢٨٠هـ


تحقيق

فضيلة الشيخ الدكتور

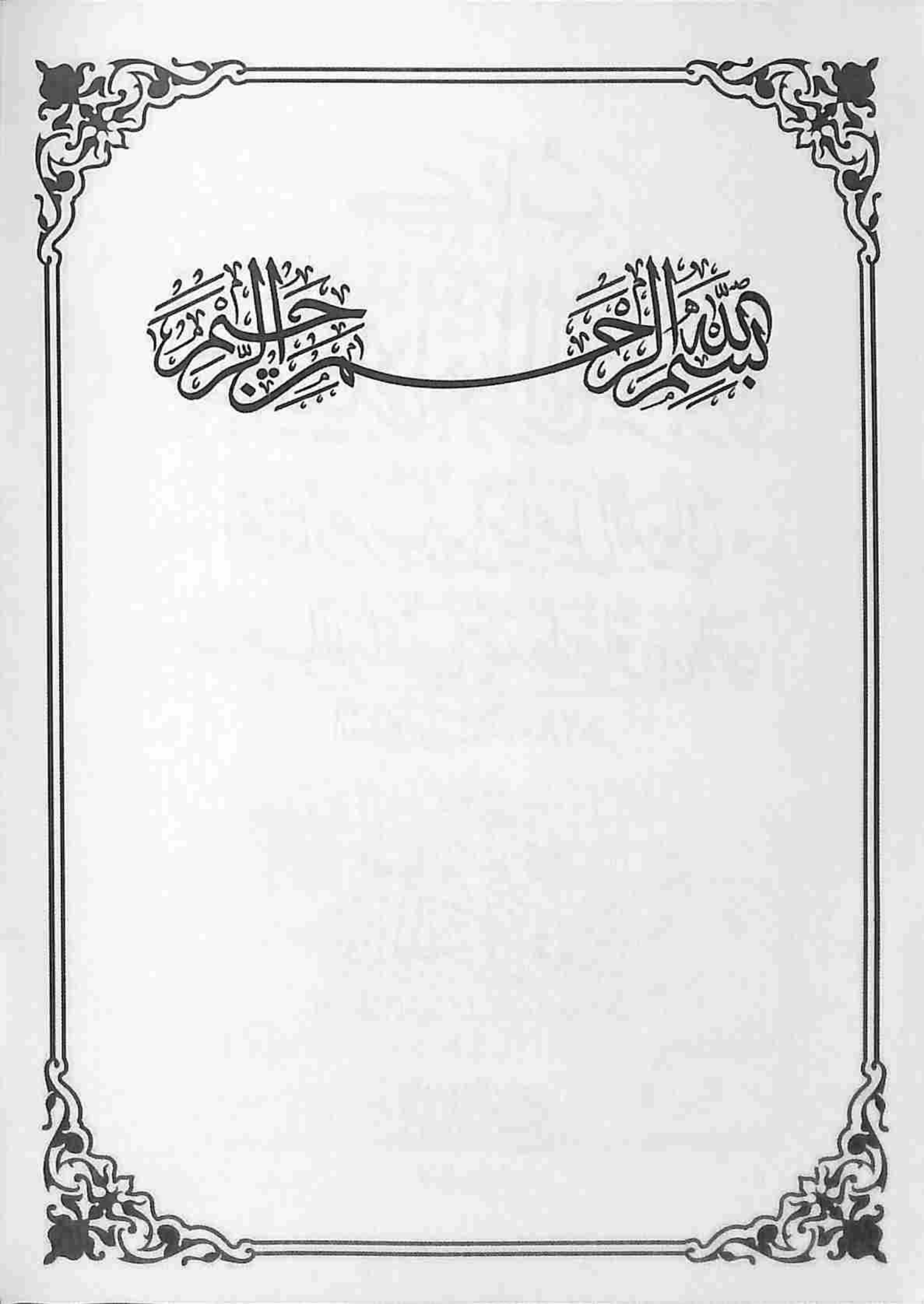
عبد المجيد جمعة

أستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية سابقًا



دار المنهج

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله.

أمّا بعد فهذه عقيدة الحافظ، الثّقة، الإمام، الفقيه: حرب بن إسماعيل الكَرْمَاني، صاحب الإمامين الجليلين أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، الحامل لمسائلهما؛ واسمه علىٰ مسمّاه؛ فقد كان حربًا علىٰ أهل البدع والأهواء.

وعقيدته هذه مطابقة لما كان عليه سلف الأمّة؛ فقد نقلها عمّن أدركهم من أئمّة السنّة، من سائر أهل الأمصار، وحكىٰ اتّفاقهم عليها؛ حيث قال في صدرها: «هذا مذهب أئمّة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السنّة؛ المعروفين بها، المقتدىٰ بهم فيها؛ وأدركتُ من أدركت من علماء أهل العراق، والحجاز، والشّام، وغيرهم عليها؛ فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدع خَارِجٌ من الجماعة، زائل عن منهج السنّة، وسبيل الحقّ؛ وهو مذهب أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزّبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممّن جلسنا وأخذنا عنهم العلم».

وضمّنها أصول اعتقاد أهل السنّة في: مسائل الإيمان، والقضاء والقدر؛ خيره وشره، وخلق أفعال العباد: محاسنها ومساوئها، والخلافة في قريش، والجهاد، والجمعة والعيدان، والحج، والزكاة: مع الأئمّة، ووجوب طاعتهم في

المعروف، وعدم الخروج عليهم، واعتزال الفتن، وعدم تكفير المسلمين، والدّجال، والقبر، وسؤال منكر ونكير، والحوض، والصّراط والميزان، والنفخ في الصور، واللوح، والقلم، والشّفاعة، والجنّة والنّار، والاستواء والكرسي، وعلم الله، وعلوِّه، والعرش، وصفات الباري، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وإثبات الرؤيا في المنام، والثناء علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ، والنهي عن الطعن فيهم، وفضل الخلفاء الرّاشدين، والعشرة المبشرين بالجنة.

وختمها بذكر طوائف أهل البدع، والتعريف بهم، وحكاية مقالاتهم، وبيان انحرافهم عن عقيدة أهل السنّة؛ كالمرجئة، والقدرية، والمعتزلة، والجهميّة، والنُّصَيْرية، والرّافضة وطوائفها، والخوارج وأصنافها.

وأدخل بعض المسائل في الاعتقاد؛ مثل: حبّ العرب، والكسب الحلال، والرّؤيا، وذمّ الرّأي والقياس والتّقليد.

لكن يؤخذ عليه أنّه بالغ في ثلب المقلّدة، وذمّ أبي حنيفة، والكلام فيه، ووصفه بأقبح الأوصاف، وَقَرَنَه بالمبتدع الضّالّ بشر المريسي، حيث قال: «ومن زعم أنّه لا يرىٰ التقليد، ولا يقلّد دينه أحدًا؛ فهذا قول فاسق، مبتدع، عدوٌّ لله ولرسوله ﷺ، ولدينه، ولكتابه، ولسنّة نبيّه عليه السّلام؛ إنما يريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم، وإطفاء السنّة، والتفرّد بالرّأي، والكلام، والبدعة، والخلاف؛ فعلىٰ قائل هذا القول لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين؛ فهذا من أخبث قول المبتدعة، وأقربها إلىٰ الضّلالة والرّدىٰ؛ بل هو ضلالة. زعم أنّه لا يَرىٰ التقليد؛ وقد قلّد دينه أبا حنيفة، وبشر المريسي، وأصحابه؛ فأيّ عدوّ

لدين الله أعدىٰ ممّن يريد أن يطفئ السُّنَن، ويبطل الآثار والروايات، ويزعم أنّه لا يرىٰ التقليد، وقد قلّد دينه من قد سمَّيتُ لك؛ وهم أئمّة الضَّلال، ورءوس البدع، وقادة المخالفين؛ فعلىٰ قائل هذا القول غضب الله».

وقال أيضًا: «وأصحاب الرّأي: وهم مبتدعة ضُلّال، أعداء السّنة، والأثر؛ يَرون الدِّين رأيًا، وقياسًا، واستحسانًا؛ وهم يخالفون الآثار، ويبطلون الحديث، ويردّون علىٰ الرسول، ويتّخذون أبا حنيفة ومن قال بقوله إمامًا يدينون بدينهم، ويقولون بقولهم؛ فأيّ ضلالة بِأَبْيَن ممّن قال بهذا، أو كان علىٰ مثل هذا؛ يترك قول الرّسول وأصحابه، ويتّبع رأي أبي حنيفة وأصحابه؟! فكفىٰ بهذا غيًّا، وطغيانًا، وردًّا».

ولعلّه لهذا السّبب، حَذَف هذين النّصَّيْن كلٌّ من ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة»، وابن القيّم في «حادي الأرواح».

وعذره في ذلك، أنّه لمّا رأىٰ أنّ أبا حنيفة وأصحابه؛ قد بالغوا في القول بالرأي، وتقديمه علىٰ الحديث؛ حتّىٰ ردّوا بذلك كثيرًا من الأحاديث الصّحيحة في مختلف الأبواب؛ ولهذا لقّبوا بأهل الرأي.

وهذا ما أشار إليه ابن بدران، حيث قال في «المدخل إلىٰ مذهب الإمام أحمد» (١٠١): «وفي هذه الرّسالة حَطٌّ علىٰ بعض الأئمّة؛ ولم يقصد بذلك تنقيصهم، ولكن سبيله في ذلك علىٰ ما قاله الحافظ ابن الجوزي: وقد كان الإمام أحمد - لشدّة تمسّكه بالسنّة، ونهيه عن البدعة- يتكلّم في جماعة من الأخيار، إذا صدر منهم ما يخالف السنّة؛ وكلامه في ذلك محمول علىٰ النّصيحة في الدِّين».

وهو ظاهر من كلامه، حيث قال: «إنّما يريد بذلك إبطال الأثر، وتعطيل العلم، وإطفاء السنّة، والتّفرّد بالرّأي، والكلام، والبدعة، والخلاف».

وقال: «يَرون الدِّين رأيًا، وقياسًا، واستحسانًا؛ وهم يخالفون الآثار، ويبطلون الحديث، ويردّون علىٰ الرّسول، ويتّخذون أبا حنيفة، ومن قال بقوله إمامًا يَدينون بدينهم، ويقولون بقولهم؛ فأيّ ضلالة بِأَبْيَن ممّن قال بهذا، أو كان علىٰ مثل هذا؛ يترك قول الرّسول وأصحابه، ويتّبع رأي أبي حنيفة وأصحابه؟!».

وقد لقيت هذه العقيدة بالقبول، وأثنىٰ عليها كثير من أهل العلم، وراجت علىٰ كثير من المتأخّرين -كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٧٤)-، وتناقلوها في كتبهم - لكن بعضهم نسبها للإمام أحمد؛ كما سيأتي بيانه - منهم:

- ابن أبي يعلىٰ: فقد نقلها كاملة إلا طرفًا منها في كتابه «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٤- ٧٤ تحقيق العثيمين).

- شيخ الإسلام ابن تيمية: نقلها في غير موضع من كتبه، منها:

«درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٢٢): وقال: «حرب: هو أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني، صاحب الإمام أحمد، صاحب المسائل المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم ما ذكره؛ وهو كتاب كبير صنّفه علىٰ طريقة «الموطأ» ونحوه من المصنّفات».

و«اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٢٠).

و«بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٦١٧).

و«شرح العقيدة الأصفهانية» (٢٧).

و«شرح حديث النزول» (٥٢).

- الإمام ابن القيّم: نقل أكثرها في كتابه «حادي الأرواح» (٨٢٦-٨٤٢)، وأثنىٰ عليها فقال: «حرب هذا صاحب أحمد وإسحاق، وله عنهما مسائل جليلة، وأخذ عن سعيد بن منصور، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وهذه الطبقة؛ وقد حكىٰ هذه المذاهب عنهم، واتّفاقهم عليها؛ ومن تأمّل المنقول عن هؤلاء، وأضعاف أضعافهم من أئمّة السنّة والحديث، وجده مطابقًا لما نقله حرب».

ونقلها في موضع آخر من الكتاب، لكن نسبها إلىٰ الإصطخري (٩٧).

ونقل طرفًا منها في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٥٣) فيما يتعلّق بالعلو والعرش، وقال: «قلت: هذا لفظه في مسائله، وحكاه إجماعًا لأهل السّنّة من سائر أهل الأمصار».

- الحافظ الذهبي: نقل طرفًا منها في «العرش» (١/ ٢٥٤)، فيما يتعلّق بعرش الرحمن - جلّ جلاله -، قال: «وفي رسالة الإصطخري قال الإمام أحمد: والله - عَزَّوَجَلَّ - علىٰ عرشه ليس له حدٌّ، والله أعلم بحدّه».

- السَّفَّاريني الحنبلي: نقلها في «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المُضية في عقد الفرقة المرضية» (١/ ٢١)؛ وفي «لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السَّنيّة شرح قصيدة ابن أبي داود الحائية في عقيدة أهل الآثار السّلفيّة» (١/ ٣٢٨).

- أحمد بن عيسىٰ: نقلها في «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم» (١/ ٤٥٥).

- صديق حَسَن خان: نقل طرفًا منها في «قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر» (٩٠-٩١) فيما يتعلّق بالقدر.

هذا، وقد نُسِبت هذه العقيدة خطأً للإمام أحمد؛ نسبها إليه الإصْطَخْرِي؛ ذكره ابن أبي يعلىٰ في ترجمته من كتابه: «طبقات الحنابلة»؛ كما تقدّمت الإشارة إليه.

ورواها عنه أيضًا أحمد بن وهب القرشي؛ ذكره ابن المحبّ في «صفات ربّ العالمين» (٨٨٦ - ترقيم الشاملة)، فقال: «أخبرني محمد بن أحمد بن تمام -يوم السبت سادس عشر رمضان سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، بقراءتي عليه- أنبأنا أحمد بن عبد الدائم بن نعمة، أنبأنا الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد، أنبأنا أبو طاهر السِّلفي - قال ابن عبد الدائم: وأخبرنا السّلفي في الإجازة عامة -، أخبرنا أبو محمد عبد الملك بن الحسن بن علي بن بِتِنَّةَ الأنصاري بمكّة، أنبأنا أبو عبد الله الحُسَين بن علي النَّسَوي الفقيه -قدم علينا مكّة- أنبأنا أبو محمد إسماعيل بن رجاء بن سعيد بن عبيد الله العسقلاني بعسقلان، أخبرني أبو الحُسَين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المَلَطِي، حدّثنا أبو الحَسَن محمد بن أحمد بن أبي شيخ الرافقي، حدّثنا الحسن بن موسىٰ الكناني، حدّثنا أحمد بن وهب القرشي قال: قال أحمد بن محمد بن حنبل»؛ وذكرها.

قال ابن المحبّ: «وراويه الملطي: مقرئ مشهور، وثّقه الدّاني؛ وإسماعيل بن

رجاء: ثقة؛ وشيخ السِّلفي: ثقة؛ والرّافقي: لعلّه صاحب الجزء المشهور».

ثمّ قال: «وهذا الكتاب هو الذي رواه أبو العباس أحمد بن جعفر بن يعقوب بن الإصطخري عن أحمد، إلا أنَّ في رواية الإصطخري زيادات ليست في هذه الرواية؛ فالله أعلم».

وَوَقْفت علىٰ نسخة خطّية، مصدرها مكتبة الحرم المكّي، برقم: ٤٢٤٢؛ نسبت أيضًا للإمام أحمد؛ وسند هذه النسخة من طريق ابن المحبّ:

«أخبرنا الشّيخان المسندان المعمَّران القاضي نظام الدين عمر بن إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، وزين الدين عبد الرحمن بن يوسف الحنبلي -مشافهة من الأوّل، ومكاتبة من الثاني-، قالَا: أخبرنا الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن المحب المقدسي - إجازة إن لم يكن سماعًا - أخبرنا الشّيخ الصّالح أبو عبد الله محمد بن أحمد بن تمَّام بن حسان الصالحي البكراوي[1] -بقراءتي عليه، ليلة الأحد سابع عشر من رمضان سنة ٧٣٨ (ثمان وثلاثين وسبعمائة)، بالجامع المظفّر-.

ح: وأخبرنا[2] محمد تاج الدين بن محمد بن الحافظ بن الند المنقلي في كتابه، أنبأنا المسند أبو عبد الله محمد بن إسماعيل العبّادي -إجازة إن لم يكن

(١) في الأصل: البكراي. والبكراوي -بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الكاف، بعدها راء مهملة- هذه النسبة إلىٰ أبي بكرة الثقفي؛ وهو من الصحابة الذين نزلوا البصرة رضىٰ الله عنهم؛ كما في «الأنساب» (٢/ ٢٩٤). لكن لم أجد من نسبه إلىٰ ذلك ممّن ترجم له؛ كابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ٩٩)، وابن السبكي في «معجم شيوخ السبكي» (٣٤٤)، والقصيمي في «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» (٢/ ١٠٥٩).

(٢) في الأصل: أخبرثنا.

سماعًا-، قال: أنبأنا الإمام أبو العباس أحمد بن عبد الدائم -قال ابن تمّام: قراءة عليه، وأنا أسمع في ثالث عشر ربيع الآخر سنة ٧٢٣، وقالا: إجازة إن لم يكن سماعًا- أنبأنا الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي سنة ٦٨٣، أنبأنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلفي الأصبهاني -بقراءتي عليه، في ذي الحجّة سنة ٦٢٩-. وقال ابن عبد الدائم أيضًا: أنبأنا السِّلَفي -إذْنًا عَامًّا- أنبأنا أبو محمد عبد الملك بن الحُسَين بن علي بن عبد الله الأنصاري بمكّة، أنبأنا أبو عبد الله الحُسَين بن علي النّسوي الفقيه -قَدِم علينا مكّة- أنبأنا أبو محمد بن إسماعيل بن رجاء[1] [بن سعيد][2] بن عُبَيد الله العسقلاني بعسقلان، أخبرني أبو الحُسَين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن المَلَطي[3]، [حدثنا][4] أبو الحَسَن[5] محمد[6] بن أحمد بن أبي الشّيخ الرافقي[7]،

---

(١) في الأصل: ربعي؛ وهو تحريف، والتصويب من م؛ وهو إسماعيل بن رجاء بن سعيد، أبو محمد العَسْقَلانيّ المقرئ، المتوفى: ٤٢٨هـ. ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٣٥).

(٢) زيادة من م.

(٣) في الأصل: الطرابلسي.

(٤) سقط من الأصل، واستدركته من م.

(٥) في الأصل: أبو الحُسَين.

(٦) في الأصل: محن.

(٧) في الأصل: الرافعي؛ ولعله تحريف؛ وهو محمد بن أحمد أبو الحَسَن الرافقي، المحدّث المعروف بالرّافقي؛ عاش في القرن ٤ هـ؛ له المشيخة في الحديث. توجد نسخة بالظاهريّة: ٣٨٤٣ عام، مجموع ١٠٧، ورقة ٣١. انظر «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)» (٤/ ٦٨٤٠).

حدثنا[١] الحَسَن بن موسىٰ العبادي[٢]، حدثنا[٣] أحمد بن وهب القرشي قال...» وذكره.

ورواته ثقات غير الحَسَن بن موسىٰ العبادي، وأحمد بن وهب القرشي؛ فلم أجد من ذكَرهما.

ولهذا شكّك شيخ الإسلام ابن تيمية في نسبتها إلىٰ الإمام أحمد، وأشار إلىٰ أنّها لحرب بن إسماعيل، فقال في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٧٤): «وليست هذه العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظها؛ فإنّي تأمّلت لها ثلاثة أسانيد مظلمة، برجال مجاهيل، والألفاظ هي ألفاظ حرب بن إسماعيل، لا ألفاظ الإمام أحمد، ولم يذكرها المعنيّون بجمع كلام الإمام أحمد؛ كأبي بكر الخلال في «كتاب السّنّة»، وغيره من العراقيّين العالمين بكتاب أحمد، ولا رواها المعروفون بنقل كلام الإمام؛ لا سيما مثل هذه الرّسالة الكبيرة، وإن كانت راجت علىٰ كثير من المتأخّرين».

وممّن شكّك في نسبتها للإمام أحمد الحافظ الذهبي، حيث قال في «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٠٤٩) - بعدما ذكر جملة من عقيدة الإمام أحمد من رواية ابنه: «قلت: رواة هذه الرّسالة عن أحمد أئمّة أثبات، أشهد بالله أنّه أملاها علىٰ ولده؛ وأمّا غيرها من الرسائل المنسوبة إليه؛ كرسالة الإصطخري؛ ففيها نظر. والله أعلم».

---

(١) في الأصل: بن؛ وهو تحريف، والتصحيح من م.

(٢) في م: الكناني.

(٣) في الأصل: بن؛ وهو تحريف.

بل بالغ في إنكار نسبتها إلىٰ الإمام أحمد، فقال في «السير» (١١/ ٣٠٣):
«ذكر أشياء من هذا الأنموذج المنكر، والأشياء التي -والله- ما قالها الإمام؛ فقاتل الله واضعها.

ومن أسمج ما فيها قوله: ومن زَعَمَ أنّه لا يَرىٰ التّقليد، ولا يقلّد دينه أحدًا؛ فهذا قول فاسقٍ، عدوٍّ لله. فانظر إلىٰ جهل المحدّثين، كيف يَرْوُون هذه الخرافة، ويسكتون عنها؟!».

فيتأكّد من هذا أنّ الرّسالة لا يصحّ نسبتها إلىٰ الإمام أحمد، بل هي لصاحبه حرب بن إسماعيل الكرماني قطعًا؛ وقد ذكرها في «مسائله عن أحمد وإسحاق بن راهويه»؛ وهذا كافٍ في صحّة نسبتها إليه؛ لأنّ «مسائل حرب» مشهورة عنه؛ ذكرها غير واحد من أهل العلم.

ورواها عنه أيضًا يحيىٰ بن عمّار: أخبرنا أبو عصمة قال: حدثنا إسماعيل بن الوليد حدثنا حرب بن إسماعيل؛ كما ذكر ذلك ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٥٢).

هذا وقد سبق نشر هذه الرسالة ضمن «مسائل حرب»، وحقّقها أيضًا د. سليمان بن محمد الدبيجي تحت عنوان: «معتقد أهل السنة والجماعة كما نقله الإمام حرب بن إسماعيل الكرماني»، وقدّمه كبحث علمي محكم.

وحقّقها أيضًا أسعد بن فتحي الزعتري بعنوان: «إجماع السّلف في الاعتقاد»؛ طبعت بدار الإمام أحمد ط: الثانية (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م).

وحقّقها أيضا عادل بن عبد الله آل حمدان ضمن «كتاب السنّة»؛ وطبعتها

دار اللؤلؤة بلبنان؛ ط: الأولىٰ (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

وكلّ هؤلاء اعتمدوا علىٰ النّسخة الفريدة، المصوّرة بمعهد البحوث والدراسات الإسلامية - جامعة أمّ القرىٰ، برقم: (٣٢ ـ فقه حنبلي)؛ وأصلها مكتبة يوسف آغا بتركيا، برقم: (٥٠٥٤/ ٤٠٢ ـ ٧)؛ وهي ضمن «المسائل لحرب»، تبدأ من أبواب النّكاح إلىٰ آخر الكتاب، المتعلّق بأبواب السنّة والاعتقاد.

وقد فاتتهم النّسخة المعتمدة في هذا التّحقيق، وقد أخلّوا بالمنهج العلمي في التّحقيق أحيانًا، ومن أهمّ المآخذ عليهم:

إهمالهم زيادات ثابتة في تلك المطبوعات من النصّ، واقتصارهم علىٰ الإشارة إليها في الحاشية؛ وهذا منافٍ لمنهج التّحقيق؛ إذ تعتبر تلك النّصوص المنقولة نسخًا أخرىٰ، وقد تكون تلك الزيادات مفيدة؛ كاستدراك السّقط، أو تصويب الخطأ، أو زيادة معنىٰ، أو نحو ذلك.

ومنها أنّ بعضهم ذكر الفوارق بين الأصل والنّصوص الأخرىٰ ممّا لا طائل من ورائها؛ ممّا أثقل النّص بالحواشي.

ومنها توسّعهم في التّخريج، والتّعليق؛ حتىٰ زاد من حجم الرّسالة.

ومنها عنايتهم بترجمة الأعلام حتىٰ المشهورين منهم.

ومنها أنّه قد فاتهم مقابلة النّص بما نقله ابن القيّم في الموضع الثاني عن الإصطخري؛ وفيه زيادات.

وغيرها ممّا ستقف عليه في ثنايا هذا التّحقيق.

هذا، وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة علىٰ نسخة مكتبة الحرم المكي،

المشار إليها سابقًا؛ مسجّلة برقم: (٤٢٤٢)؛ وتقع في ستّ ورقات، ضمن مجموع: (ق٦) (١-٧)، كتبت بخطّ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد الدوسري، ونسخها سنة (١٣٦٨)؛ وسمّىٰ المجموع: «كتاب بستان الفوائد المحتوي علىٰ العقائد والمراثي والفوائد» جمع فقير ربّه، وأسير ذنبه عبد العزيز إبراهيم بن عبد الله بن محمد الدوسري السلفي معتقدًا، والحنبلي مذهبًا، والقصيمي وطنًا - غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين - وفيها قيد تملّك للناسخ، وأوقفها علىٰ نفسه، وطالب العلم من أولاده، وأولاد إخوانه من بعده.

في آخر النسخة:

حصل الفراغ من نسخ هذا الكتاب المفيد الجامع لعقيدة السلف، أَهْل السُّنَّةِ والجماعة، المقتدىٰ بهم، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا، بقلم فقير ربّه، وأسير ذنبه عبد العزيز إبراهيم بن عبد الله بن محمد الدوسري، غفر له ولوالديه، ولمعلميه ولمشايخه ولإخوانه وللمسلمين أجمعين.

وذلك في ٢٠ ذي القعدة سنة (١٣٦٨) من هجرة سيّد الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام.

اللّهمّ ادحض باطل المُرْجِئة، وأوهن كيد القَدَرِيَّة، وأزل دولة الرافضة، وامحق شُبَهَ أَصْحَابِ الرأي، واكفِنَا مؤنة الخارجية، وعجّل الانتقام من الجَهْمِيّة انتهىٰ». واعتبرتها الأصل.

واعتمدت أيضًا علىٰ كتاب «صفات ربّ العالمين» لابن المحبّ (طبعة الشاملة)، وبالضبط المواضع التي نقلها؛ ورمزت لها بحرف «م».

وأيضًا بالمطبوعة: «كتاب السنة من مسائل حرب» بتحقيق آل حمدان، باعتباره آخر من قام بتحقيقها؛ ورمزت لها بحرف «س».

وكتاب «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ، بتحقيق العثيمين؛ ورمزت له بحرف «ط».

وكتاب «حادي الأرواح» نشر دار عالم الفوائد، بتحقيق النشيري؛ ورمزت للموضع الأول، والمنسوب للإصطخري بحرف: «ق»؛ والموضع الثاني المنسوب لحرب بحرف «د».

وقمت بالمقابلة بينها، وذكرت الفوارق بين هذه النسخ، إلا ما لا طائل من ورائه، واستغنيت عن ذكر ما وقع من تقديم وتأخير في بعض الألفاظ، وأثبت في النصّ ما رأيته راجحًا أو مناسبًا، وأثبت الزيادات علىٰ الأصل، وحصرتها بين معقوفتين [ ]؛ وإن كانت الزيادة بداخلها زيادات أخرىٰ، حصرت هذه الزيادة بمعقوفتين بارزتين باللّون الأحمر [ ]؛ ونبّهت علىٰ السّقط الواقع فيه أو في غيره من النسخ، وصوّبت الأخطاء، وعلّقت علىٰ بعض المسائل، وخرّجت الأحاديث مع بيان درجتها من حيث الصحّة أو الضّعف.

وإنّما قمت بإعادة تحقيقها ونشرها نظرًا لأهمّيّة هذه الرّسالة، وما تضمّنته من تقرير لأصول اعتقاد أهل السنّة؛ ولأنّ النسخة المعتمدة في التّحقيق تضمّنت زيادات مهمّة لم تثبت في بقية النسخ؛ ولأنّه وقع في المطبوعات السّابقة من إخلال بالنصّ، من حيث إهمال الزيادات الواردة في النسخ الأخرىٰ؛ كما تقدّم التنبيه عليه؛ فخرجت هذه الطبعة تامّة بإذن الله تعالىٰ.

وختامًا: أسأل الله العظيم، ربّ العرش العظيم، أن يجعل عملي هذا خالصًا

لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنّات النّعيم، ومنجيًا من عذاب الجحيم؛ وصلّىٰ الله علىٰ نبيّنا محمد، الذي قال فيه ربّنا تعالىٰ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩].

**وكتب/ عبد المجيد جمعة**

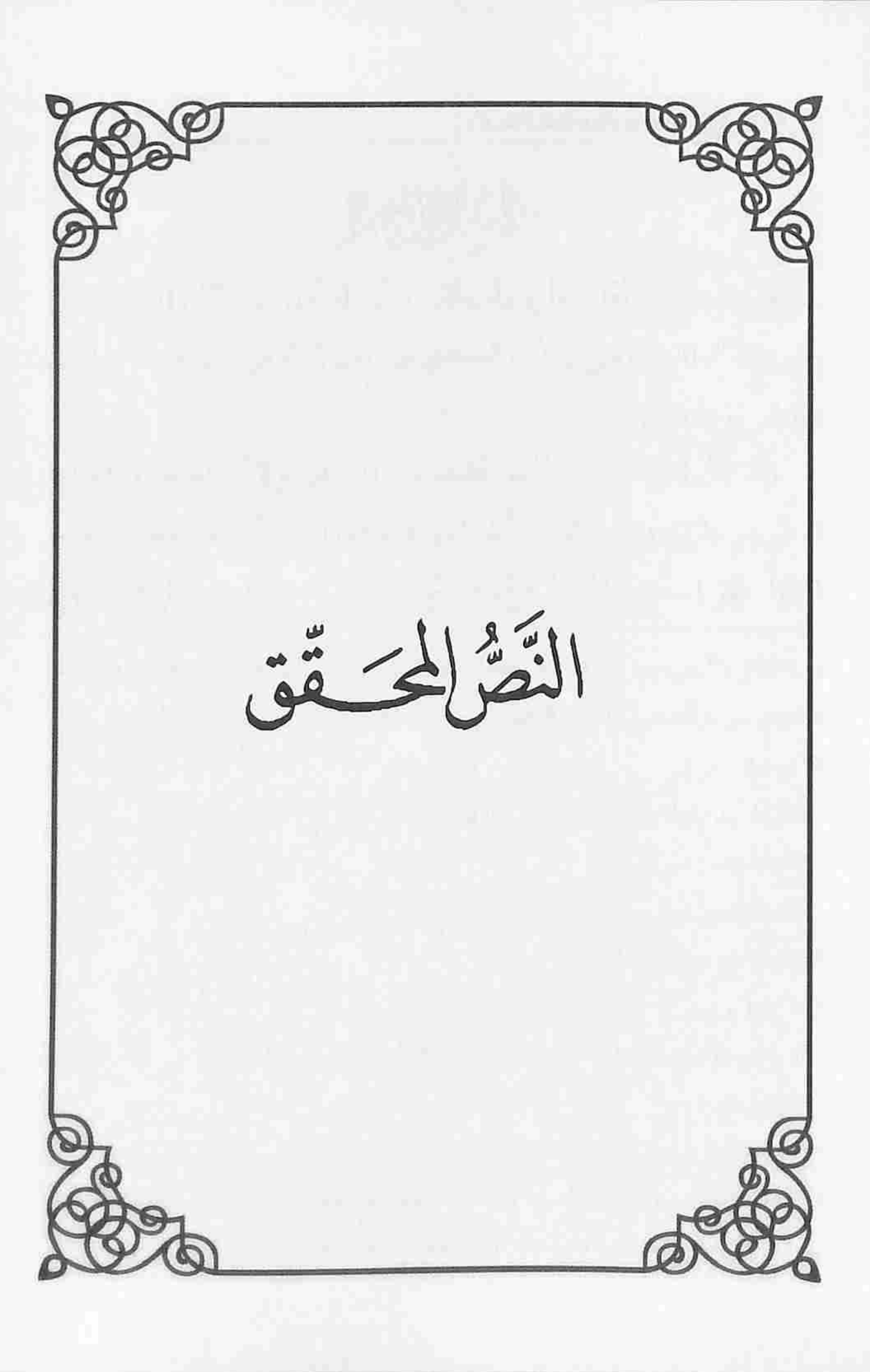
ليلة السّبت (١٨) جمادىٰ الآخر سنة (١٤٤٠) من هجرة المصطفىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.



كتاب عقيدة أهل السنة
للإمام المبجل أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله تعالى آمين
بسم الله الرحمن الرحيم
أخبرنا الشيخان المسندان المعمران القاضي نظام الدين عمر بن إبراهيم بن
محمد بن مفلح الحنبلي وعز الدين عبد الرحمن بن [illegible] الحنبلي مشافهة
من الأول ومكاتبة من الثاني قالا أخبرنا الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد
بن المحب المقدسي إجازة إن لم يكن سماعا أخبرنا الشيخ الصالح أبو عبد
الله محمد بن أحمد بن تمام بن حسان الصالحي [illegible] بقراءتي عليه ليلة الأ
حد سابع عشر [illegible] سنة [illegible] [illegible]
بن محمد بن الحافظ [illegible] في كتابه أنبأنا المسند أبو عبد الله محمد بن
إسماعيل [illegible] إجازة [illegible] سماعا [illegible] الإمام أبو العباس أحمد
بن عبد الدائم قال ابن تمام قراءة عليه وأنا أسمع في ثالث عشر ربيع الآخر
سنة [illegible] وقال الآخر إجازة إن لم يكن سماعا أنبأنا الإمام الحافظ أبو محمد
عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي [illegible] أنبأنا الحافظ
أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني قراءة عليه في ذي الحجة
سنة [illegible] وقال ابن عبد الدائم أيضا أنبأنا السلفي [illegible]
[illegible] أنبأنا أبو محمد عبد الملك بن الحسين بن علي بن عبد الله [illegible]
بمكة أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن علي [illegible] الفقيه قدم علينا مكة
أنبأنا أبو محمد بن إسماعيل بن [illegible] عبد الصمد [illegible]
أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن [illegible] أبو الحسين محمد بن
أحمد بن أبي الشيخ [illegible] بن الحسن [illegible] العباد [illegible] أحمد بن
[illegible] قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه [illegible]

الورقة الأولى من المخطوط

**الورقة الأخيرة من المخطوط**



# النَّصُّ المحَقَّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

هَذِهِ مَذَاهِبُ(١) أَهْلِ العِلْمِ، وَأَصْحَابِ الأَثَرِ، [وَأَهْلِ السُّنَّةِ](٢)، [المُتَمَسِّكِينَ بِعُرْوَتِها](٣)، [المَعْرُوفِين بِها](٤)، المُقْتَدَىٰ بِهِم [فِيهَا](٥)؛ مِن لَدُنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ إلىٰ يَوْمِنا هَذَا.

وَأَدْرَكْتُ [مَنْ أَدْرَكْتُ](٦) مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ [العِرَاقِ، وَ](٧)، الحِجَازِ، وَالشَّامِ، [وَغَيْرِهِم عَلَيْهَا؛ فَمَنْ خَالَفَ](٨) شَيْئًا مِنْ هَذِهِ المَذَاهِبِ، أَوْ طَعَنَ فِيها، أو عَابَ قَائِلَهَا: فَهُوَ [مُخَالِفٌ](٩)، مُبْتَدِعٌ، خَارِجٌ(١٠) مِنَ(١١) الجَمَاعَةِ، زَائِلٌ عَن مَنْهَجِ

---

(١) كذا في الأصل، وم؛ وفي ط، وق: هذا مذاهب؛ وفي د: هذا مذهب؛ وفي س: هذا مذهب أئمّة العلم؛ ولعلّ ما أثبته أنسب؛ لقول المصنّف بعد ذلك: .فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب.

(٢) سقطت من م.

(٣) في ط: بعروقها؛ وفي د: المتمسّكين بها؛ وسقطت من س.

(٤) سقطت من د.

(٥) سقطت من د.

(٦) زيادة من س، ود، وط .

(٧) زيادة من س.

(٨) بياض بالأصل، واستدركتها من بقية النسخ؛ إلا أنّه سقط من د لفظ: عليها.

(٩) سقط من ط.

(١٠) في الأصل: وخارج؛ بزيادة واو العطف.

(١١) كذا في الأصل؛ وفي بقية النسخ: عن؛ وما أثبته موافق للفظ الحديث: «من خرج مِنَ الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه» رواه أحمد (٢٨/ ٤٠٤-٤٠٦) عن الحارث الأشعري.

السُّنَّةِ، وَسَبِيلِ الحَقِّ(١).

[وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مَخْلَدٍ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيِّ، وَسَعِيدِ بنِ مَنْصُورٍ، وَغَيْرِهم ممَّنْ جَلَسْنَا، وَأَخَذْنَا عَنْهُم العِلْمَ](٢).

**فَكَانَ قَوْلُهُمْ:**

إِنَّ الإِيمَانَ: قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَنِيَّةٌ، وَتَمَسُّكٌ بِالسُّنَّة.

وَالإِيمَانُ يَزِيدُ، وَيَنقُصُ.

وَيُسْتَثْنَىٰ فِي الإِيمَانِ، غَيْرَ أَنْ لَا يَكُونَ الاسْتِثْنَاءُ شَكًّا؛ إِنَّمَا هُوَ(٣) سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ عِنْدَ(٤) العُلَمَاءِ.

فَإِذَا(٥) سُئِلَ الرَّجُلُ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ: [أَنَا](٦) مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ، أَوْ مُؤْمِنٌ أَرْجُو، أَوْ يَقُولُ(٧): آمَنْتُ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ.

[وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؛ فَهُوَ مُرْجِئٌ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ القَوْلُ، وَالأَعْمَالَ شَرَائِعُ؛ فَهُوَ مُرْجِئٌ](٨).

---

(١) هذا هو النّص الأول، الذي نقله ابن القيم في «حادي الأرواح» (٩٧) عن الإصطخري.

(٢) هذه الزيادة لم ترد في الأصل، ولا في ط؛ بناء علىٰ أنّه منسوب إلىٰ الإمام أحمد؛ كما نبّهت عليه في المقدمة.

(٣) كذا في م؛ وفي بقية النسخ: هي.

(٤) في س: عن.

(٥) في س، وط: وإذا.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) في الأصل: ويقول.

(٨) زيادة من د، وط.

وَمَنْ زَعَمَ أنَّ[(١)] الإيمَانَ يَزِيدُ، وَلَا يَنْقُصُ؛ فَقَدْ قَالَ بِقَوْلِ المُرْجِئَةِ.

[وَمَنْ لَمْ يَرَ الاسْتِثْنَاءَ فِي الإيمَانِ فَهُوَ مُرْجِئِيٌّ] [(٢)].

وَمَنْ زَعَمَ أنَّ إيمَانَهُ كَإيمَانِ جِبْرِيلَ، [وَمِيكَائِيلَ][(٣)]، وَالمَلَائِكَةِ[(٤)]؛ فَهُوَ مُرْجِئِيٌّ، [وَأَخْبَثُ مِنَ المُرْجِئِيِّ؛ فَهُوَ كَاذِبٌ] [(٥)].

[وَمَنْ زَعَمَ: أنَّ النَّاسَ لَا يَتَفَاضَلُونَ فِي الإيمَانِ فَقَدْ كَذَبَ] [(٦)].

[وَمَنْ زَعَمَ أنَّ المَعْرِفَةَ تَنْفَعُ فِي القَلْبِ، وَإنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَا[(٧)]؛ فَهُوَ مُرْجِئِيٌّ[(٨)]][(٩)].

[وَمَنْ زَعَمَ أنَّهُ مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللهِ، مُسْتَكْمِلُ الإيمَانِ؛ فَهَذَا مِنْ أَشْنَعِ قَوْلِ المُرْجِئَةِ، وَأَقْبَحِهِ][(١٠)].

وَالقَدْرُ: خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَقَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ، وَحُلْوُهُ ومُرُّهُ، وَمَحْبُوبُهُ وَمَكْرُوهُهُ، وَحَسَنُهُ وَسَيِّئُهُ، وَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ؛ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ؛ [وَاللهُ تَعَالَىٰ] قَضَىٰ

---

(١) في س: وإنْ قال: إنّ.

(٢) زيادة من س، وط.

(٣) سقطت العبارة من س، ود؛ وفي الأصل: والرسول ﷺ.

(٤) في س: أو الملائكة.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س.

(٧) في ط: لا يتكلمُ بها.

(٨) في س: جَهْمِيّ.

(٩) سقطت من الأصل.

(١٠) زيادة من س.

قَضَاءً(١) [عَلَىٰ عِبَادِهِ](٢)، [وَقَدَرًا](٣) قَدَّرَهُ عَلَيْهِم، لَا يَعْدُو أَحَدٌ(٤) مِنْهُم مَشِيئَةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ](٥).

[وَ](٦) لَا يُجَاوِزُ قَضَاءَهُ [قضاءٌ](٧)، بَلْ هُمْ كُلُّهُم صَائِرُونَ إِلَىٰ مَا خَلَقَهُم لَهُ، وَاقِعُونَ(٨) فِيمَا قَدَّرَهُ(٩) عَلَيْهِمْ [لَا مَحَالَةَ](١٠)؛ وَهُوَ عَدْلٌ مِنْهُ - جَلَّ رَبُّنَا وَعَزَّ -.

وَالزِّنَا، وَالسَّرِقَةُ، وَشُرْبُ الخَمْرِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَأَكْلُ المَالِ الحَرَامِ، وَالشِّرْكُ [بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ](١١)، [وَالذُّنُوبُ](١٢)، وَالمَعَاصِي؛ كُلُّهَا بِقَضَاءٍ(١٣)، وَقَدَرٍ [مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ](١٤) مِنْ غَيْرِ أَن يَكُونَ لِأَحَدٍ مِنَ الخَلْقِ عَلَىٰ اللهِ حُجَّةٌ؛ بَل لِلهِ عَزَّوَجَلَّ

---

(١) في بقية النسخ: قضاء قضاه...؛ ودون لفظ: والله تعالىٰ.

(٢) سقطت من ط.

(٣) كذا في ط؛ وفي س، ود: وقدرٌ - بالرفع -.

(٤) في ط: واحد.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) زيادة من بقية النسخ.

(٧) سقط من بقية النسخ.

(٨) في س: وَواقعون؛ بزيادة واو؛ وفي ط: واقفون.

(٩) في بقية النسخ: قدّر.

(١٠) سقط من د؛ وفي ط: لأفعاله.

(١١) في د: والشرك؛ دون لفظ الجلالة.

(١٢) سقط من د، وط.

(١٣) في د: بقضاء الله.

(١٤) سقطت العبارة من ط.

الحُجَّةُ البَالِغَةُ علىٰ خَلْقِهِ؛ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣].

وَعِلْمُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ مَاضٍ فِي خَلْقِهِ بِمَشِيئَةٍ مِنْهُ، قَدْ عَلِمَ مِن إبْلِيسَ، وَمِنْ غَيْرِهِ ممَّنْ عَصاهُ مِنْ لَدُنْ أَنْ عُصِيَ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ(١) إِلَىٰ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ.

[وَخَلَقَ](٢) المَعْصِيَةَ، وَخَلَقَهُمْ لَهَا؛ وَعَلِمَ الطَّاعَةَ مِنْ أَهْلِ الطَّاعَةِ(٣)، وَخَلَقَهُمْ لَهَا؛ فَكُلٌّ(٤) يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلىٰ مَا قَضَىٰ اللهُ عَلَيْه(٥)، [وَعَلِمَ مِنْهُ](٦)، لَا يَعْدُو [أَحَدٌ مِنْهُم](٧) حَدَّ قَدَرِ اللهِ وَمَشِيئَتِهِ؛ وَاللهُ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ(٨).

وَمَنْ(٩) زَعَمَ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ شَاءَ لِعِبَادِهِ الَّذِينَ عَصَوْهُ الخَيْرَ وَالطَّاعَةَ، وَأَنَّ العِبَادَ شَاءُوا لِأَنْفُسِهِم الشَّرَّ وَالمَعْصِيَةَ، فَعَمِلُوا(١٠) عَلَىٰ مَشِيئَتِهِم؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مَشِيئَةَ العِبَادِ أَغْلَبُ(١١) مِن مَشِيئَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فَأَيُّ(١٢) افْتِرَاءٍ عَلَىٰ اللهِ

---

(١) كذا في س؛ وفي د، وط: عُصِيَ تبارك وتعالىٰ؛ وفي الأصل: عصاه إبليس -لعنه الله-.

(٢) سقطت من بقية النسخ.

(٣) في س: طاعته.

(٤) في ط: وكلٌّ.

(٥) في بقية النسخ: ما قُضِي عليه.

(٦) زيادة من س، وط.

(٧) زيادة من بقية النسخ إلا أنّ في ط: واحد بدل أحد؛ سقط منها لفظ: حدّ.

(٨) في ط: والله الفاعل لما يريد الفعال لما يشاء.

(٩) في س: فمن.

(١٠) في الأصل: يعملون.

(١١) في ط: أغلظ.

(١٢) في د: وأيّ.

أَكْبَرُ[(١)] مِنْ هَذَا؟!

[وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الخَلْقِ صَائِرٌ إِلَىٰ غَيْرِ مَا خُلِقَ لَهُ، فَقَدْ نَفَىٰ[(٢)] قُدْرَةَ اللهِ عَنْ خَلْقِهِ؛ وَهَذَا إِفْكٌ عَلَىٰ اللهِ، وَكَذِبٌ عَلَيْهِ][(٣)].

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الزِّنَا لَيْسَ بِقَدَرٍ. قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ هَذِهِ المَرْأَةَ، حَمَلَتْ مِنَ الزِّنَا[(٤)]، وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ؛ هَلْ شَاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَخْلُقَ هَذَا الوَلَدَ؟ وَهَلْ مَضَىٰ [هَذَا][(٥)] في سَابِقِ عِلْمِهِ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا. فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ مَعَ اللهِ خَالِقًا[(٦)]؛ وَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ صَرِيحًا[(٧)].

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّرِقَةَ، وَشُرْبَ الخَمْرِ، وَأَكْلَ المَالِ الحَرَامِ؛ لَيْسَ بِقَضَاءٍ [وَقَدَرٍ مِنَ اللهِ][(٨)]؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الإِنْسَانَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَأْكُلَ رِزْقَ غَيْرِهِ؛ وَهَذَا [القَوْلُ][(٩)] يُضَارِعُ[(١٠)] قَوْلَ المَجُوسِيَّةِ، [وَالنَّصْرَانِيَّةِ][(١١)]؛ بَلْ أَكَلَ رِزْقَهُ، وَقَضَىٰ

(١) في د: وأيّ افتراء أكبر علىٰ الله...؛ وفي س، وط: فأيّ افتراء أكثر علىٰ الله عز وجل؛ وسقط من س لفظ: علىٰ الله.

(٢) في س: أنفىٰ؛ وهو خطأ.

(٣) زيادة من س.

(٤) في الأصل: زنا.

(٥) سقط من د، وط.

(٦) في الأصل: معينًا.

(٧) في د، وط: صُرَاحًا؛ وفي س: وهذا قولٌ يضارع الشّرك، بل هو الشّرك.

(٨) زيادة من س، ود وط؛ إلا أنّه لم يثبت في د، وط: من الله.

(٩) زيادة من س.

(١٠) في د، وط: صراح.

(١١) زيادة من س.

اللهُ [لَهُ](١) أَنْ يَأْكُلَهُ مِنَ الوَجْهِ الَّذِي أَكَلَهُ.

ومن [زَعَمَ](٢) أنَّ قَتْلَ النَّفْسِ لَيْسَ [بِقَدَرٍ](٣) مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، [وَأَنَّ ذلك بِمَشِيئَتِهِ في خَلْقِهِ](٤)؛ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ المَقْتُولَ مَاتَ بِغَيْرِ أَجَلِهِ؛ وَأَيُّ(٥) كُفْرٍ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا؟! بَلْ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، [وَقَدَرِهِ؛ وَكُلُّ](٦) ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهِ فِي خَلْقِهِ(٧)، وَتَدْبِيرِهِ فِيهِمْ، وَمَا جَرَىٰ فِي(٨) سَابِقِ عِلْمِهِ فِيهِمْ(٩)؛ [وَهُوَ العَدْلُ الحَقُّ](١٠) الَّذِي يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ.

وَمَنْ أَقَرَّ بِالعِلْمِ لَزِمَهُ الإِقْرَارُ بِالقَدَرِ وَالمَشِيئَةِ [علىٰ الصِّغَرِ، وَالقَمَاءَةِ](١١).

[وَاللهُ: الضَّارُّ النَّافِعُ، المُضِلُّ الهَادِي؛ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ](١٢).

---

(١) زيادة من س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) زيادة من ط؛ وقد فاتت المحقق س.

(٥) في س: فأيّ.

(٦) سقطت من د، وط، وكتب بدلها: وذلك...

(٧) في د: بل ذلك بقضاء الله عز وجل، وذلك عدل منه في خلقه.

(٨) في د وط: من.

(٩) في س: لهم.

(١٠) طمس بالأصل، واستدركتها من بقية النسخ.

(١١) سقطت من الأصل؛ وفي ط بلفظ: القَمَأ. والقماءة: كلمة تدلّ علىٰ حَقَارة، وذُلّ. يقال: هو قَمِيٌّ بَيِّنُ القَمَاءة: أي الحقارة؛ وَأَقْمَيْتُهُ أَنَا: أذللته؛ كما في «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥/ ٢٤)؛ وتطلق أيضًا علىٰ القَزَم؛ كما في «الصحاح» (٥/ ٢٠١٠)، و«القاموس المحيط» (٢/ ١١٤٩).

(١٢) زيادة من س.

وَلَا نَشْهَدُ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ أَنَّه فِي النَّارِ لِذَنْبٍ عَمِلَهُ، وَلَا لِكَبِيرَةٍ أَتَاهَا(١) إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ، [فَيُرْوَىٰ(٢) الحَدِيثُ](٣)؛ كَمَا جَاءَ [عَلَىٰ مَا رُوِيَ، فَنُصَدِّقَ بِهِ(٤)، [وَيُقْبَلَ](٥)، وَنَعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا جَاءَ](٦).

[وَلَا نَنُصُّ(٧) الشَّهَادَةَ، وَلَا نَشْهَدُ عَلَىٰ أَحَدٍ أَنَّهُ فِي الْجَنَّةِ بِصَالِحِ عَمَلِهِ، أَوْ لِخَيْرٍ أَتَىٰ بِهِ(٨)، إِلَّا أَن يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ، [فَيُرْوَىٰ الحَدِيثُ](٩) كَمَا جَاءَ عَلَىٰ مَا رُوِيَ، [يُصَدَّقُ بِهِ، وَيُقْبَلُ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا جَاءَ](١٠)؛ وَلَا نَنُصُّ الشَّهَادَةَ](١١).

---

(١) في س: أتىٰ بها.

(٢) في الأصل: وَيروىٰ.

(٣) سقط من ط.

(٤) في ط: فنصدّقه؛ وفي س: ويصدق به.

(٥) زيادة من س.

(٦) هذه العبارة سقطت من د.

(٧) في س: ولا ينصب؛ وكذا في آخرها.

قال القاضي: وقوله: «ولا ننصّ الشهادة» معناه عندي -والله أعلم- لا نقطع علىٰ ذلك. وعلّق علىٰ كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: «قلت: لفظ «ننصّ» هو المشهور، ومعناه لا نشهد علىٰ المعين، وإلا فقد قال: نعلم أنه كما جاء، وهذا يقتضي أنه يفيد العلم». انظر «المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٧١) محمد بن قاسم.

(٨) في د، وط: بصالح عمله، ولا بخير أتاه.

(٩) زيادة من س، ود، وسقطت من ط.

(١٠) زيادة من س، وسقطت من د، وط.

(١١) هذه الفقرة سقطت من الأصل.

وَ[نَرَىٰ أَنَّ][(١)] الخِلَافَةَ في قُرَيْشٍ، مَا بَقِيَ مِن النَّاسِ اثْنَانِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ مِن النَاسِ أَنْ يُنَازِعَهُم فِيهَا؛ وَلَا يَخْرُجَ عَلَيْهِم، وَلَا يُقِرَّ[(٢)] لِغَيْرِهِم بِهَا إِلىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ[(٣)].

وَالجِهَادُ مَاضٍ، قَائِمٌ مَعَ الأَئِمَّة؛ بَرُّوا، أو فَجَرُوا[(٤)]؛ وَلَا يُبْطِلُه جَوْرُ جَائِرٍ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ.

وَالجَمْعَةُ[(٥)]، وَالعِيدَانِ، وَالحَجُّ مَعَ السُّلْطَانِ، وَإِنْ لم يَكُونُوا بَرَرَةً عدولًا، [وَلَا][(٦)] أَتْقِيَاءَ.

وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ، وَالخَرَاجِ، وَالأَعْشَارِ، وَالفَيْءِ، وَالغَنَائِمِ[(٧)] إِلىٰ الأُمَرَاءِ[(٨)]؛ عَدَلُوا فِيهَا، أَمْ جَارُوا[(٩)].

وَالانْقِيَادُ لمن[(١٠)] وَلَّاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَمْرَكَ[(١١)]، ............................

(١) سقطت من س، ود، وط.

(٢) في ط: ولا نقر.

(٣) في الأصل: إلىٰ يوم القيامة الساعة.

(٤) في الأصل: برًّا أو فاجرًا.

(٥) في ط: الجمعة؛ وسقط حرف الواو.

(٦) سقط من د، وط.

(٧) في س: الغنيمة؛ وفي الأصل: والقيام.

(٨) في د: إليهم.

(٩) قال الإمام أحمد في «أصول السنة» (١٨): «ودفع الصّدقات إليهم جائزة نافذة، من دفعها إليهم أجزأت عنه، برًّا كان، أو فاجرًا».

(١٠) في ط: إلىٰ من.

(١١) كذا في س؛ وفي بقية النسخ: أمركم؛ ولعل ما أثبته أنسب للسّياق؛ لقوله بعده: لا تنزع يدك...

لا تَنْزَعْ يَدَكَ[(١)] مِنْ طَاعَتِهِ[(٢)].

وَلَا تَخْرُجْ عليه بِسَيْفِكَ [حَتَّىٰ][(٣)] يَجْعَلَ اللهُ لَكَ فَرَجًا، وَمَخْرَجًا.

وَلَا تَخْرُجْ[(٤)] علىٰ السُّلْطَانِ، وَتَسْمَعُ وَتُطِيعُ، [وَلَا تَنْكُثْ بَيْعَتَهُ[(٥)]؛ فَمَن فَعَلَ ذلك فَهُوَ مُبْتَدِع، مُخَالِفٌ[(٦)]، مفَارِقٌ لِلجَمَاعَةِ][(٧)].

وَإِنْ أَمَرَكَ السُّلْطَانُ بِأَمْرٍ، هُوَ للهِ عَزَّوَجَلَّ مَعْصِيَةٌ؛ فَلَيْسَ لَكَ أن تُطِيعَهُ [البَتَّةَ][(٨)]؛ وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَخْرُجَ عَلَيْهِ، وَلَا تَمْنَعَهُ حَقَّهُ.

وَالإِمْسَاكُ في الفِتْنَةِ سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ، وَاجِبٌ لُزُومُها؛ فَإِنِ[(٩)] ابْتُلِيتَ فَقَدِّمْ نَفْسَكَ، [وَمَالَكَ][(١٠)] دُونَ دِينِك.

وَلَا تُعِنْ عَلَىٰ فِتْنَةٍ[(١١)] بِيَدٍ، وَلَا لِسَانٍ؛ وَلكن اكْفُفْ يَدَك، وَلِسَانَك، وَهَوَاك؛

---

(١) في ط: يدًا.

(٢) في س: طاعة.

(٣) زيادة من س، ود، وط؛ وسقط من الأصل.

(٤) في د: ولا نخرج؛ وكذا في بقية الأفعال، بنون المتكلّم: ونسمع ونطيع...؛ وفي س: وأن لا تخرج؛ بزيادة: لا.

(٥) كذا في د؛ وفي بقية النسخ: بيعةً.

(٦) في س: مخارق؛ وأشار المحقق أن في النسختين: مخالف؛ وأمل تصويبها.

(٧) زيادة من بقية النسخ.

(٨) زيادة من بقية النسخ.

(٩) في الأصل: وإن.

(١٠) كذا في س؛ وفي الأصل: حياتك. وسقط من د، وط.

(١١) في س، ود: الفتنة.

وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ المُعِينُ.

**وَالكَفُّ** عَنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَلَا تُكَفِّرْ[(١)] أَحَدًا مِنْهُم بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجْهُ مِنَ[(٢)] الإِسْلَامِ بِعَمَلٍ إِلَّا أن يَكُونَ في ذَلِكَ حَدِيثٌ، فَيُرْوَىٰ [الحَدِيثُ][(٣)] كَمَا جَاءَ، وَكَما يُرْوَىٰ[(٤)]؛ فَصَدِّقْهُ[(٥)]، وَاقْبَلْهُ[(٦)]، وتَعْلَمُ أَنَّه كَمَا رُوِيَ؛ نَحْوَ: تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَشُرْبِ الخَمْرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك.

أو يَبْتَدِعُ بِدْعَةً يُنْسَبُ صَاحِبُها إلىٰ الكُفْرِ، وَالخُرُوجِ مِنَ الإِسْلَامِ؛ فَاتَّبِعِ[(٧)] [الأَثَرَ في][(٨)] ذلك، وَلَا تُجَاوِزْهُ.

[**وَلَا أُحِبُّ** الصَّلَاةَ خَلْفَ أَهْلِ البِدَعِ، وَلَا الصَّلاةَ عَلَىٰ مَن مَاتَ مِنْهُم][(٩)].

**وَالأَعْوَرُ** الدَّجَّالُ خَارِجٌ؛ لَا شَكَّ في ذَلِكَ، وَلَا ارْتِيَابَ؛ وَهُوَ أَكْذَبُ الكَذَّابِين[(١٠)].

وَعَذَابُ القَبْرِ حَقٌّ، يُسْأَلُ العَبْدُ عَن رَبِّه، وَعَن نَبِيِّهِ، وَعَن دِينِه[(١١)]، وَيَرَىٰ

---

(١) في د: فلا نكفر... وكذا في بقية الأفعال بضمير المتكلم: ولا نخرجه...

(٢) في الأصل: عن.

(٣) زيادة من س، وط.

(٤) في س، ود، وط: كما روي.

(٥) في ط: وتصدّقه - بزيادة الواو -؛ وفي ب: وتصدق به.

(٦) في س، وط: وتَقْبَله.

(٧) في س: واتّبع.

(٨) سقط من د؛ وذكر المحقق أن في المسائل: واتبع الأثر في ذلك؛ ومع ذلك أهملها في المتن.

(٩) زيادة من س.

(١٠) في س، وط: أكذب الكاذبين.

(١١) في الأصل: عن دينه وعن ربّه؛ بالتقديم والتأخير، وسقط لفظ: نبيّه؛ وفي د، وط: عن دينه، =

مَقْعَدَه مِنَ الجَنَّةِ أوِ النَّارِ(١).

وَمُنْكَرٌ وَنكِيرٌ حَقٌّ؛ وَهُمَا فَتَّانَا القَبْرِ(٢)، نَسْأَلُ اللهَ الثَّبَاتَ.

وَحَوْضُ النَّبِيِّ(٣) ﷺ حَقٌّ، تَرِدُه [عَلَيْهِ](٤) أُمَّتُه؛ ولُه آنِيَةٌ يَشْرَبُونَ بِهَا مِنْهُ.

وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، يُوضَعُ في سَوَاءِ(٥) جَهَنَّمَ، وَيَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْه؛ وَالجَنَّةُ مِنْ وَرَاءِ ذلك؛ [نَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ، وَالجَوَازَ](٦).

وَالمِيزَانُ حَقٌّ، تُوزَنُ(٧) به الحَسَنَاتُ، وَالسَّيِّئَاتُ؛ كَمَا يشَاء اللهُ(٨) أنْ تُوزَنَ.

وَالصُّورُ حَقٌّ؛ يَنْفُخُ فيه إسْرَافِيلُ، فَيَمُوتُ الخَلْقُ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الأُخْرَىٰ، فَيَقُومُونَ لِرَبِّ العَالَمِينَ، لِلْحِسَابِ(٩)، وَ[فَصْلِ](١٠) القَضَاءِ(١١)، وَالثَّوَابِ وَالعقَابِ، وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ.

---

=

وعن ربّه، وعن الجنّة وعن النّار؛ وسقطت عبارة: نبيّه، وَيُرىٰ مقعده من ...

(١) كذا في س؛ وفي د، وط: وعن الجنّة وعن النّار؛ وفي الأصل: من النّار والجنّة.

(٢) في الأصل وس: القبور.

(٣) في س، ود، وط: محمد.

(٤) زيادة من س.

(٥) في الأصل: سور؛ وأثبت ما ورد في بقية النسخ.

(٦) سقطت من د، وسقط من ط لفظ: والجواز.

(٧) في الأصل: يوزن.

(٨) في س: شاء.

(٩) كذا في د؛ وفي بقية النسخ: وللحساب؛ بواو.

(١٠) زيادة من د.

(١١) في الأصل: القصاص.

وَاللَّوْحُ المَحْفُوظُ [حَقٌّ](١)، تُسْتَنْسَخُ منه أَعْمَالُ العِبَادِ، ممّا(٢) سَبَقَتْ(٣) فيه مِنَ المَقَادِيرِ، [وَالقَضَاءِ](٤).

وَالقَلَمُ(٥) حَقٌّ؛ كَتَبَ اللهُ بِهِ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَحْصَاهُ فِي الذِّكْرِ؛ فَتَبَارَكَ رَبُّنَا وَتَعَالَىٰ.

وَالشَّفَاعَةُ حَقٌّ يَوْمَ القِيَامَةِ(٦)؛ يَشْفَعُ قَوْمٌ فِي قَوْمٍ فَلَا يَصِيرُونَ إِلَىٰ النَّارِ، وَيَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ [بَعْدَمَا دَخَلُوهَا](٧) [بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، وَيَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ [بِرَحْمَةِ اللهِ](٨) بَعْدَمَا [دَخَلُوهَا، وَ](٩)](١٠) لَبِثُوا فِيهَا(١١) مَا شَاءَ اللهُ، [ثُمَّ يُخْرِجُهُم مِنَ النَّارِ](١٢)، وَقَوْمٌ يُخَلَّدُونَ فِيهَا(١٣) أَبَدًا؛ وَهُمْ أَهْلُ الشِّرْكِ، وَالتَّكْذِيبِ، وَالجُحُودِ، وَالكُفْرِ بِاللهِ عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) سقط من ط.

(٢) في س، ود، وط: لما.

(٣) في د، وط: سبق.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في س: والقضاء والقلم.

(٦) في س، ود، وط: يوم القيامة حقّ.

(٧) سقطت من ط.

(٨) سقطت من ط.

(٩) زيادة من ط.

(١٠) هذه العبارة سقطت من د؛ وأشار إليها المحقّق في الهامش، لكنّه أهملها في المتن.

(١١) في س: يلبثهم فيها.

(١٢) زيادة من د، وط؛ وسقطت من الأصل، وس؛ ولم يستدركها المحقق.

(١٣) في س: يخلدون في النار.

وَيُذْبَحُ المَوْتُ يَوْمَ القِيَامَةِ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّار.

(١)وَقَدْ خُلِقَتِ الجَنَّةُ، وَمَا فِيهَا؛ وَخُلِقَتِ النَّارُ، وَمَا فِيهَا؛ خَلَقَهُمَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ خَلَقَ(٢) الخَلْقَ لَهُمَا؛ لَا(٣) يَفْنيَانِ، وَلَا يَفْنَىٰ مَا فِيهِمَا أَبَدًا.

فَإِنِ احْتَجَّ مُبْتَدِعٌ، [أَوْ زِنْدِيقٌ](٤) بِقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾؛ وَبِنَحْوِ(٥) هذا مِنْ مُتَشَابِهِ القُرْآنِ.

قيل له(٦): كُلُّ شَيْءٍ ممّا كَتَبَ [اللهُ] عَلَيه(٧) الفَنَاءَ، وَالهَلَاكَ: هَالِكٌ.

وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ خَلَقَهُمَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ(٨) لِلْبَقَاءِ، لَا لِلْفَنَاءِ، [وَلَا لِلْهَلَاكِ](٩)؛ وَهُمَا مِنَ الآخِرَة، لَا مِنَ الدُّنْيَا.

وَالحُورُ العِينُ لَا يَمُتْنَ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَا عِنْدَ النَّفْخَةِ، [وَلَا](١٠) أَبَدًا؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَهُنَّ لِلْبَقَاءِ، لَا لِلْفَنَاءِ، وَلم يَكْتُبْ عَلَيْهِنَّ المَوْتَ؛ فَمَن قَالَ خِلَافَ

---

(١) من هنا يبدأ النص الثاني الذي نقله ابن القيم عن الإصطخري؛ وكذا نقل هذه الفقرة ابن المحب في «صفات رب العالمين».

(٢) في د، وط: وخلق.

(٣) في د: ولا؛ بزيادة واو.

(٤) زيادة من س، ود، وط؛ وسقط من الأصل وم.

(٥) في الأصل، وم: ونحو؛ وسقط حرف الباء.

(٦) في س: فقل له.

(٧) في د: كتب عليه.

(٨) في د: خلقهما للبقاء؛ وفي س، وط: خُلِقَتَا للبقاء.

(٩) زيادة من م، وس، ود، وط، وق؛ وسقط من الأصل.

(١٠) زيادة من بقية النسخ: م، وس، ود، وط، وق.

هَذا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ(١)، [مُخَالِفٌ](٢)، [وَقَدْ ضَلَّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ](٣).

وَخَلَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ سَبْعَ(٤) سَمَوَاتٍ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ؛ وَسَبْعَ أَرَضِينَ، بَعْضُهَا أَسْفَلَ مِن بَعْضٍ؛ وَبَيْنَ الأَرْضِ العُلْيَا وَالسَّمَاءِ(٥) الدُّنْيَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ(٦) مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَالمَاءُ فَوْقَ السَّمَاءِ [العُلْيَا](٧) السَّابِعَةِ، وَعَرْشُ الرَّحْمَنِ(٨) تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فَوْقَ المَاءِ، وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ العَرْشِ، [فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَدُونَهُ حُجُبٌ](٩).

[وَالكُرْسِيُّ مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ](١٠).

---

(١) إلىٰ هنا انتهت الفقرة في م.

(٢) زيادة من س.

(٣) سقطت من الأصل، وم؛ وثبتت في بقية النسخ: س، ود، وق، وط؛ إلا أنّه سقط من د: وقد.

(٤) في د، وق، وط: وخلق سبع.

(٥) في د: إلىٰ السماء.

(٦) في س، ود، وق، وط: سماء إلىٰ سماء.

(٧) زيادة من س، ود، وق، وط؛ وسقطت من الأصل، وم.

(٨) في م: وعرش الله.

(٩) زيادة من م؛ وسقطت من بقية النسخ: الأصل، س، د، ط، وق.

يشير إلىٰ ما رواه الترمذي (٣٢٩٨) عن أبي هريرة بنحوه؛ وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه؛ وَيُروىٰ عن أيوب، ويونس بن عبيد، وعلي بن زيد، قالوا: لم يسمع الحَسَن من أبي هريرة». وقال الذهبي في «العلو» (٧٣): «لكن الحسن مدلّس، والمتن منكر، ولا أعرف وجهه وقله». وضعّفه أيضا الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة» (٥٧٨).

(١٠) زيادة من س، ود، وق.

=

وَهُوَ - سبحانه - يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرَضِينَ السَّبْعِ، وَمَا بَيْنَهُمَنَّ(١)، [وَمَا تَحْتَهُنَّ](٢)، وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ، وَمَا فِي قَعْرِ الأَبْحَارِ(٣)، وَمَنْبَتَ كُلِّ شَجَرَةٍ، وَشَعْرَةٍ، وَكُلَّ زَرْعَةٍ، وَكُلَّ نَبْتٍ(٤)، وَمَسْقَطَ كُلِّ وَرَقَةٍ، وَعَدَدَ كُلِّ كَلِمَةٍ(٥)، وَعَدَدَ الحَصَىٰ وَالرَّمْلِ وَالتُّرَابِ، وَمَثَاقِيلَ الجِبَالِ، [وَقَطْرَ الأَمْطَارِ](٦)، وَأَعْمَالَ العِبَادِ، وَآثَارَهَم، وَكَلَامَهُم وَأَنْفَاسَهُم، [وَتَمْتَمَتَهُم، وَمَا تُوَسْوِسُ بِهِ صُدُورُهُمْ](٧)؛ وَيَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، [لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ](٨) مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ(٩).

=

وتفسير الكرسي بموضع قدميه، ثبت عن ابن عباس؛ أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٠٣٠) وعبد الله في «السنة» (٥٩٠ و١٠٢١) وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٩) والدارقطني في «الصفات» (٣٦) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٥٢، ٥٨٢) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٤٩١) وابن بطة في «الإبانة» (٧/ ٣٢٣) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٧)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (٣٦).

وروي أيضًا عن أبي موسىٰ الأشعري، وغيره من السلف.

(١) كذا في س؛ وفي بقية النسخ: ما بينهما؛ وأثبتُّ ذلك ليتوافق مع زيادة: وما تحتهنّ.

(٢) زيادة من س.

(٣) في س، ود، وط: البحار؛ وفي ق: البحر.

(٤) في س: وكلّ زرع؛ وفي د، وط، وق: وكلّ زرع، وكلّ نبات.

(٥) في الأصل، وس: وعدد ذلك كلّه.

(٦) زيادة من س.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من س، ود، وق، وط.

(٩) في س: شيء من ذلك.

وَهُوَ عَلىٰ العَرْشِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ؛ وَدُونَهُ حُجُبٌ مِن نَارٍ، وَنُورٍ[(١)]، وَظُلْمَةٍ، [وَمَاءٍ][(٢)]، وَمَا هُوَ أَعْلَمُ بِهَا[(٣)].

فَإِنِ احْتَجَّ مُبْتَدِعٌ، أو مُخَالِفٌ[(٤)]، [أو زِنْدِيقٌ][(٥)] بِقَوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ [ق: ١٦]؛ [وَبِقَوْلِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤]][(٦)]؛ وَبِقَوْلِه[(٧)]: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾؛ إلىٰ قَوْلِه[(٨)]: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[(٩)] [المجادلة: ٧] وَنَحْوِ هَذَا مِن مُتَشَابِهِ القُرْآن.

فَقُلْ: إِنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ العِلْمَ؛ لِأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عَلَىٰ العَرْشِ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ العُلْيَا، وَيَعْلَمُ ذَلِكَ كُلَّهُ؛ وَهُوَ - سبحانه - بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، لا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ[(١٠)].

---

(١) في ط: من نور ونار.

(٢) سقط من س، ود، وق، وط.

(٣) في د: به.

(٤) في د، وق، وط: ومخالف.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س، وق.

(٧) كذا في س، وط؛ و في الأصل، وق: قوله؛ دون باء.

(٨) كذا في س، وط؛ وفي بقية النسخ: وقوله.

(٩) في س، ود: وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلىٰ قوله ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾.

(١٠) إلىٰ هنا انتهىٰ النص الثاني الذي نقله ابن القيم عن الإصطخري في «حادي الأرواح» (٩٧-٩٩).

وَللهِ عَزَّوَجَلَّ[1] عَرْشٌ؛ وَلِلْعَرْشِ حَمَلَةٌ يَحْمِلُونَهُ.

وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَىٰ عَرْشِهِ، وَلَهُ حَدٌّ[2]؛.................................

---

(١) في الأصل: والله عز وجل على العرش؛ وما أثبته من بقية النسخ هو الصواب.

(٢) كذا في س، ود؛ وفي الأصل، وط: وليس له حدّ؛ والصواب ما أثبته؛ ويدلّ عليه السّياق، حيث قال بعده: «والله أعلم بحدّه»؛ وهو موافق لرأي الإمام أحمد في إثبات الحدّ للعرش؛ فقد روىٰ محمد بن إبراهيم القيسي، قال: «قلتُ لأحمد بن حنبل: يُحكىٰ عن ابن المبارك، قيل له: كيف نعرف ربّنا تعالىٰ؟ قال: في السّماء السّابعة علىٰ عرشه بِحَدٍّ. قال أحمد: هكذا هو عندنا» رواه ابن بطة في «الإبانة» (٧/ ١٥٦).

**وقال الخلال**: أخبرنا الحسن بن صالح العطّار، حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبي يعقوب بن العباس، قال: «كنّا عند أبي عبد الله، قال: فسألناه عن قول ابن المبارك. قيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة، علىٰ عرشه، بحدٍّ، فقال الإمام أحمد: هكذا علىٰ العرش، استوىٰ بحدٍّ. فقلنا له: ما معنىٰ قول ابن المبارك: بحدٍّ؟ قال: لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع: [إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ] [فاطر: ١٠]، [أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ] [الملك: ١٦]، [تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ] [المعارج: ٤] وهو علىٰ العرش، وعلمه مع كل شيء» نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٣-١٤، و٣/ ٧٠٣-٧٠٤).

وروىٰ أبو بكر بن أبي داود قال: سمعت أبي يقول: «جاء رجل إلىٰ أحمد بن حنبل فقال: لله تبارك وتعالىٰ حدّ؟ قال: نعم، لا يعلمه إلا هو. قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر ٧٥]». ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهميّة» (٣/ ٢٢-٢٣، و٧٣٣). وهو مذهب أكثر أهل سنة.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهميّة» (٢/ ٥٢٧)**: «إنّ كثيرًا من أئمّة السنّة والحديث، أو أكثرهم يقولون: إنّه فوق سمواته علىٰ عرشه، بائن من خلقه بحدٍّ؛ ومنهم من لم يطلق لفظ الحدّ؛ وبعضهم أنكر الحدّ» انتهىٰ. وهذا اللفظ ـ أعني «الحد» ـ صحيح أنّه لم يثبت في الكتاب والسنة، ولا جرىٰ علىٰ ألسنة الصحابة، وليس صفة من صفاته؛ وإنّما أطلقه السّلف

=

[وَاللهُ أَعْلَمُ بِحَدِّهِ][(١)].

وَاللهُ - تَبَارَكَ - سَمِيعٌ، لَا يَشُكُّ[(٢)]؛ بَصِيرٌ[(٣)]، لَا يَرْتَابُ؛ عَلِيمٌ، لَا يَجْهَلُ؛ جَوَادٌ، لَا يَبْخَلُ؛ حَلِيمٌ، لَا يَعْجَلُ؛ حَفِيظٌ، لَا يَنْسَىٰ؛ [يَقْظَانٌ، لَا يَسْهُو][(٤)]؛

=

لإثبات صفة علو الله تعالىٰ، واستوائه علىٰ عرشه، وبينونته من خلقه؛ والقصد الردّ علىٰ الجهميّة، وغيرهم من أهل البدع في نفيهم لذلك؛ فإطلاقه من باب الإخبار؛ مثل لفظ «الجهة»، ونحوه؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المصدر السابق (٣/ ٤٨): «هذا اللّفظ لم نُثْبِتْ به صفةً زائدة علىٰ ما في الكتاب والسنة؛ بل بيَّنَّا به ما عطَّله المبطلون من وجود الربّ تعالىٰ، ومباينته لخلقه، وثبوت حقيقته».

وقال في موضع آخر (٣/ ٤٣): «ولما كان الجهميّة يقولون ما مضمونه: إنّ الخالق لا يتميّز عن الخلق. فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قَدْرَهُ؛ حتىٰ يقول المعتزلة -إذا عرفوا أنّه حيٌّ، عالم، قدير: قد عرفنا حقيقته وماهيته. ويقولون: إنّه لا يباين غيره. بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم، فيقولوا: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا كذا ولا كذا. أو يجعلوه حالًّا في المخلوقات، أو وجوده وجود المخلوقات. فبيّن ابن المبارك أنّ الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علىٰ عرشه مُبَايِنٌ لخلقه، مُنْفَصِل عنه. وذكر الحَدّ؛ لأنّ الجهمية كانوا يقولون: ليس له حدّ، وما لا حدّ له لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأنّ ذلك مستلزم للحدّ».

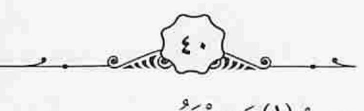
(١) في س: وله حدّ، الله أعلم بحدّه، والله علىٰ عرشه عزّ ذكره، وتعالىٰ جدّه، ولا إله غيره. وسقطت هذه العبارة من د.

(٢) في الأصل: لا شك.

(٣) في الأصل: وبصير؛ بزيادة واو.

(٤) سقطت من د.

وليس من أسماء الله اليقظان؛ ولا ثبتت في الكتاب والسنة صفةُ اليقظة؛ وقد ذكرها الإمام الصابوني في «عقيدة السّلف» (٥- تحقيق البدر): «وكذلك يقولون في جميع الصّفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصّحاح؛ من السّمع، والبصر، والعين، والوجه، والعلم، والقوّة، =



رَقِيبٌ(١) لَا يَغْفَلُ.

وَيَتَكَلَّمُ، و[يَتَحَرَّكُ](٢)، .......................................

=

والقدرة، والعزّة، والعظمة، والإرادة، والمشيئة، والقول، والكلام، والرّضا، والسّخط، والحياة، واليقظة، والفرح، والضّحك، وغيرها؛ من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين».

فيكون إثباتها من باب الإخبار بدلالة اللزوم؛ إذ هي وصف لازم لمن لا يسهو، ولا ينام؛ وقد قال النبي ﷺ: «**إنّ الله عزّ وجلّ لا يَنَام، ولا ينبغي له أن ينام...**» رواه مسلم (١٧٩).

(١) كذا في س؛ وفي بقية النسخ: قريب. ولعل ما أثبته أنسب.

(٢) زيادة من س، وط؛ إلا أنّ في ط بالتقديم والتأخير: يتحرّك، ويتكلّم.

وصفة الحركة لم تثبت في الكتاب والسنة؛ لا نفيًا، ولا إثباتًا؛ واختلف السّلف في إثباتها؛ وحكىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية عنهم ثلاثة أقواله: منهم من أثبتها؛ ومنهم من أثبتها علىٰ معنىٰ الفعل؛ ومنهم من توقّف في إطلاقها؛ قال في «درء التعارض» (٢/ ٧): «وأئمّة السنّة والحديث علىٰ إثبات النّوعين؛ وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم؛ كحرب الكرماني، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهما؛ بل صرّح هؤلاء بلفظ الحركة، وأنّ ذلك هو مذهب أئمّة السنّة والحديث، من المتقدّمين والمتأخّرين.

وذكر حرب الكرماني أنّه قول مَنْ لَقِيَه من أئمّة السنّة؛ كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد ين منصور. وقال عثمان بن سعيد وغيره: إنّ الحركة من لوازم الحياة، فكلّ حيٍّ متحرّك. وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية، نفاة الصّفات؛ الذين اتّفق السلف والأئمّة علىٰ تضليلهم، وتبديعهم.

وطائفة أخرىٰ من السّلفية؛ كنعيم بن حمّاد الخزاعي، والبخاري صاحب الصحيح، وأبي بكر بن خزيمة، وغيرهم؛ كأبي عُمَر بن عبد البر، وأمثاله: يثبتون المعنىٰ الذي يثبته هؤلاء، ويسمّون ذلك فعلًا، ونحوه؛ ومن هؤلاء من يمتنع عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور».

واختار رحمه الله أن يتوقف المرء علىٰ ما ثبت في الكتاب والسنّة، فقال في «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٢٣-٤٢٤): «**والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النّصوص؛ فيثبت ما أثبت الله ورسوله**

=

[وَيَسْمَعُ][(١)]، وَيَنْظُرُ، [وَيُبْصِرُ، [وَيَقْبِضُ][(٢)] وَيَبْسُطُ][(٣)]، وَيَضْحَكُ، وَيَفْرَحُ، وَيُحِبُّ، وَيَكْرَهُ، وَيُبْغِضُ، وَيَرْضَىٰ، وَيَغْضَبُ، وَيَسْخَطُ[(٤)]، وَيَرْحَمُ، وَيَعْفُو، وَيَغْفِرُ[(٥)]، وَيُعْطِي، وَيَمْنَعُ، وَيَنْزِلُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ شَاءَ، [وَكَمَا شَاءَ][(٦)]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

=

باللّفظ الذي أثبته، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه؛ وهو أن يثبت النّزول، والإتيان، والمجيء؛ وينفي المِثْلَ، وَالسَّمِيَّ، والكُفُؤ، والنِّد. وبهذا يحتجّ البخاري، وغيره علىٰ نفي المثل. يقال: ينزل نزولًا، ليس كمثله شيء؛ نزل نزولًا لا يماثل نزول المخلوقين، نزولًا يختصّ به؛ كما أنّه في ذلك، وفي سائر ما وصف به نفسه: ليس كمثله شيء في ذلك؛ وهو منزّه أن يكون نزوله كنزول المخلوقين، وحركتهم، وانتقالهم، وزوالهم مطلقًا؛ لا نزول الآدميين، ولا غيرهم».

وفصّل الشيخ ابن عثيمين تفصيلًا حسنًا، فقال في «مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين» (٣/ ٧٣): «وهذه النصوص في إثبات الفعل، والمجيء، والاستواء، والنّزول إلىٰ السّماء الدّنيا: إن كانت تستلزم الحركة لله، فالحركة له حقّ ثابت بمقتضىٰ هذه النصوص، ولازمها؛ وإن كنّا لا نعقل كيفية هذه الحركة؛ وإن كانت هذه النصوص لا تستلزم الحركة لله تعالىٰ، لم يكن لنا إثبات الحركة له بهذه النّصوص؛ وليس لنا أيضا أن ننفيها عنه بمقتضىٰ استبعاد عقولنا لها، أو توهّمنا أنّها تستلزم إثبات النّقص؛ وذلك أنّ صفات الله تعالىٰ توقيفية، يتوقّف إثباتها ونفيها علىٰ ما جاء به الكتاب والسنة؛ لامتناع القياس في حقّه تعالىٰ».

(١) زيادة من س.

(٢) سقطت من د، وط.

(٣) زيادة من س؛ وسقط من د، وط: ويبصر ويقبض.

(٤) في س: ويسخط ويغضب.

(٥) في الأصل، وط: ويفقر؛ ولعل ما أثبته من س، ود أنسب.

(٦) كذا في س؛ وفي بقية النسخ: كيف يشاء؛ وسقطت: وكما شاء.

وَقُلُوبُ العِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ(١)، يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ، وَيُوعِيهَا مَا أَرَادَ.

وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ [علىٰ صُورَتِهِ](٢)، [وَغَرَسَ الجَنَّةَ بِيَدِهِ، وَكَتَبَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ](٣).

وَالسَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ(٤) يَوْمَ القِيَامَةِ فِي كَفِّهِ، [وَقَبْضَتِهِ](٥).

[وَيَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ(٦) فَتَزْوَىٰ(٧)](٨).

وَيُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِيَدِهِ.

وَيَنْظُرُ أَهْلُ الجَنَّةِ إِلَىٰ وَجْهِهِ(٩)، يَزُورُونَهُ(١٠)، فَيُكْرِمُهُم، وَيَتَجَلَّىٰ لَهُمْ [فَيُعْطِيهِمْ](١١).

---

(١) في الأصل: أصابع الله؛ والمثبت من بقية النسخ موافق لحديث أنس: «إنّ القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء» رواه الترمذي (٢١٤٠) وابن ماجه (٣٨٣٤)؛ وصحّحه الشيخ الألباني في «صحيح السنن». ورواه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عَمْرو.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من س، ود، وط.

(٤) في س: والأرضون.

(٥) زيادة من س.

(٦) في س: في جهنّم.

(٧) في د: فتنزوي؛ وهو بمعنىٰ؛ أي: تنضمّ، وتنقبض. انظر «النهاية» (٢/ ٣٢٠)، «الصحاح» (٦/ ٢٣٦٩).

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) في د: وينظر إلىٰ وجهه أهل الجنة.

(١٠) في د، وط: ويرونه؛ إلا أنّ في ط دون الواو؛ وما أثبته أنسب، وموافق للسياق: فيكرمهم.

(١١) سقطت من د.

وَيُعْرَضُ عَلَيْهِ العِبَادُ يَوْمَ الفَصْلِ وَالدِّينِ(١)، فَيَتَوَلَّىٰ(٢) حِسَابَهُمْ بِنَفْسِهِ، لَا يَلِي ذَلِكَ غَيْرُهُ(٣) [عَزَّ رَبُّنَا، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ](٤).

والقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، [تَكَلَّمَ بِه](٥)، ليس بِمَخْلُوقٍ؛ فَمَن(٦) زَعَمَ أنّه(٧) مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، كَافِرٌ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ، وَوَقَفَ، وَلَمْ(٨) يَقُلْ: لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ فَهُوَ أَخْبَثُ مِنَ [القَوْلِ](٩) الأَوَّلِ(١٠).

وَمَنْ زَعَمَ أنّ أَلْفَاظَنَا [بالقُرْآنِ](١١)، وَتِلَاوَتَنَا لَه مَخْلُوقَةٌ، وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، [خَبِيثٌ، مُبْتَدِعٌ](١٢).

---

(١) في بقية النسخ: يوم القيامة.

(٢) كذا في س؛ وفي بقية النسخ: وَيتولّىٰ.

(٣) في الأصل، وس: لا يولي ذلك غيره. ولعلّ ما أثبتُّه من د، وط هو الأنسب.

(٤) كذا في س؛ وفي بقية النسخ: عزّ وجلّ.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في ط: ومن.

(٧) في س، ود، وط: أنّ القرآن.

(٨) في د: فلم.

(٩) زيادة من د، وط. إلا أنّ في ط: قول؛ دون أل.

(١٠) في س: فهو أكفر من الأول، وأخبث قولًا.

(١١) في ط: به؛ وسقط من د.

(١٢) زيادة من س.

[وَمَنْ لم يُكَفِّرْ هَؤُلَاءِ القَوْمِ، [وَالجَهْمِيَّةَ][(١)] كُلَّهُمْ فَهُوَ مِثْلُهُم][(٢)].

[(٣)]وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، [مِنَ اللهِ سَمِعَ مُوسَىٰ يَقِينًا][(٤)]، وَنَاوَلَه التَّوْرَاةَ مِن يَدِهِ [إلىٰ يَدِهِ][(٥)]؛ وَلم يَزَلِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُتكَلِّمًا، [[عَالِمًا][(٦)]؛ فَتبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِين][(٧)].

وَالرُّؤْيَا مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، [وَهِيَ][(٨)] حَقٌّ، إذا رَأىٰ صَاحِبُهَا شَيْئًا في مَنَامِهِ [ممّا[(٩)] ليس هو ضِغْثًا[(١٠)]][(١١)]، فَقَصَّهَا[(١٢)] علىٰ عَالِمٍ، [وَصَدَقَ فِيهَا، وَأَوَّلَهَا العَالِمُ عَلىٰ أَصْلِ تَأْوِيلِهَا الصَّحِيحِ، وَلم يُحَرِّفْ؛ فَالرُّؤْيَا، [وَتَأْوِيلُهَا] حِينَئِذٍ حَقٌّ][(١٣)].

---

(١) زيادة من س.

(٢) سقطت من د.

(٣) هذه الفقرة ذكرها ابن المحبّ في كتابه «صفات ربّ العالمين».

(٤) في د: منه إليه؛ وفي ط: من فيه. وهذه العبارة كانت محلّ استنكار الحافظ الذهبي حتىٰ إنّه أنكر نسبتها إلىٰ الإمام أحمد؛ كما تقدّم. وسقطت العبارة من س. ولم يستدركها المحقّق.

(٥) سقطت من الأصل، وم.

(٦) زيادة من م، وس.

(٧) هذه العبارة سقطت من د، وط؛ وسقط من م: فتبارك الله أحسن الخالقين.

(٨) زيادة من س، ود، وط.

(٩) في ط: ما.

(١٠) الضِّغْث: قبضةُ حَشِيشٍ مختلطة الرَّطْبِ باليابس؛ وأضغاثُ الأحلام: الرُّؤيا التي لا يصحّ تأويلها؛ لاختلاطها. «الصحاح» (١/ ٢٨٥).

(١١) زيادة من س، ود؛ إلا أنّه سقط من د: هو؛ وفي س: ضغثٌ؛ بالرفع؛ ولم يصوّبها المحقّق.

(١٢) في الأصل: يَقُصُّها.

(١٣) زيادة من س، ود، وط إلا أنّ كلمة: «تأويلها»؛ سقطت من س وط.

وَقَدْ كَانَتِ الرُّؤْيَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ[(١)] عليهم السلام وَحْيًا[(٢)].

[فَأَيُّ جَاهِلٍ أَجْهَلُ مِمَّنْ يَطْعَنَ فِي الرُّؤْيَا، وَيَزْعُمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَيْءٍ؟! وَبَلَغَنِي أَنَّ مَن قَالَ هذا القَوْلَ، لَا يَرَىٰ الاغْتِسَالَ مِنَ الاحْتِلَامِ.

وَقد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رُؤْيَا المُؤْمِنِ كَلَامٌ يُكَلِّمُ [بِهِ][(٣)] الرَّبُّ عَبْدَهُ»[(٤)].

وَقَالَ: «إِنَّ الرُّؤْيَا[(٥)] مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ»[(٦)]؛ وبالله التَّوفيق][(٧)].

[وَمِنَ السُّنَّةِ[(٨)]، الوَاضِحَةِ، البَيِّنَةِ، الثَّابِتَةِ، المَعْرُوفَةِ][(٩)] ذِكْرُ مَحَاسِنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ [كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ][(١٠)]؛ وَالكَفُّ عَن [ذِكْرِ مَسَاوِئِهِم][(١١)]، وَ[الخِلَافِ][(١٢)]

---

(١) في س: النبيّين.

(٢) في ط: وحي.

(٣) زيادة من د.

(٤) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٢٥) وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦) والضياء المقدسي في «المختارة» (٣٣٧)؛ وضعّفه الشيخ الألباني في «ظلال الجنّة».

(٥) في س: الرؤيا؛ وسقط: إنّ.

(٦) أخرجه البخاري (٥٧٤٧) ومسلم (٢٢٦١) عن أبي قتادة.

(٧) زيادة من س، ود، وط.

(٨) في ط: ومن الحجّة.

(٩) زيادة من س، وط.

(١٠) سقطت من د.

(١١) سقطت من الأصل.

(١٢) سقط من س، ود.

الَّذِي[(١)] شَجَرَ بَيْنَهُم.

فَمَنْ سَبَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ أَحَدًا مِنْهُم، [أَوْ تَنَقَّصَهُ، أو طَعَنَ عَلَيْهم، أو عَرَّضَ بِعَيْبِهِم، أو عَابَ أَحَدًا مِنهم][(٢)] [بِقَلِيلٍ أو كَثِيرٍ، أو دِقٍّ أو جِلٍّ؛ ممّا يُتَطَرَّقُ بِهِ على الوَقِيعَةِ في أَحَدٍ مِنْهم][(٣)]؛ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، رَافِضِيٌّ، [خَبِيثٌ، مُخَالِفٌ، لَا يَقْبَلُ اللهُ منه صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا][(٤)].

بل حُبُّهُم سُنَّةٌ، وَالدُّعَاءُ لَهُمْ قُرْبَةٌ، وَالاقْتِدَاءُ بِهِم وَسِيلَةٌ، وَالأَخْذُ بِآثَارِهِم فَضِيلَةٌ.

وَخَيْرُ [هَذِهِ][(٥)] الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا[(٦)] ﷺ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، وَخَيْرُهُم بعد أَبِي بكر عُمَرُ رضي الله عنه، وَخَيْرُهم بَعْدَ عُمَرَ عُثْمَانُ رضي الله عنه؛ [وَقَالَ قَوْمٌ مِن أَهْلِ العِلْمِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ: وَخَيْرُهُم بعد عُثْمَانَ][(٧)] عَلِيٌّ رضي الله عنه[(٨)]؛ [وَوَقَفَ قَوْمٌ عَلَىٰ عُثْمَانَ][(٩)].

[وَهُمْ][(١٠)] خُلَفَاءُ، رَاشِدُونَ، مَهْدِيُّونَ.

---

(١) في د: التي.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) زيادة من س.

(٤) زيادة من س، ود، وط؛ إلاّ أنّ في س: لا قَبِلَ الله صرفه ولا عدله. وضبطها المحقق: لا قَبِلَ.

(٥) سقط من س، ود، وط.

(٦) في س، ود، وط: بعد النبي ﷺ.

(٧) زيادة من س.

(٨) في د، وط: وعُمَر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعليٌّ بعد عثمان.

(٩) زيادة من س، ود، وط.

(١٠) زيادة من س، ود، وط.

ثُمَّ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ[١] ﷺ بَعْدَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةِ [خَيرُ النَّاسِ][٢].

وَلَا[٣] يَجُوزُ لِأَحَدٍ أن يَذْكُرَ شَيْئًا مِن مَسَاوِئِهِم، وَلَا يَطْعَنَ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُم [بِعَيْبٍ وَلَا بِنَقْصٍ، وَلَا وَقِيعَةٍ][٤]؛ فَمَنْ فَعَلَ ذلك [فَقَدْ][٥] وَجَبَ[٦] علىٰ السُّلْطَانِ تَأْدِيبُه، وَعُقُوبَتُه؛ لَيْسَ لَهُ أن يَعْفُوَ عَنْهُ؛ بل يُعَاقِبُهُ وَيَسْتَتِيبُهُ[٧]، فَإِنْ تَابَ قَبِلَ منه، وَإِنْ لم يَتُبْ عَادَ عَلَيْهِ بِالعُقُوبَةِ[٨]، وَخَلَّدَه[٩] الحَبْسَ حَتَّىٰ يَتُوبَ[١٠]، أَوْ يُرَاجِعَ[١١].

[فَهَذَا السُّنَّة في أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ][١٢].

وَنَعْرِفُ لِلْعَرَبِ حَقَّهَا، وَفَضْلَهَا، وَسَابِقَتَهَا، وَنُحِبُّهُم[١٣]؛ لحديث رسول الله ﷺ:

---

(١) في الأصل، وس: محمد.

(٢) زيادة من س، ود، وط.

(٣) في د، وط: لا؛ وسقط حرف واو.

(٤) زيادة من س، ود، وط؛ إلا أنّ في د: ولا نقص؛ وسقط حرف باء، وسقط منه ومن ط: ولا وقيعة.

(٥) زيادة من د، وط.

(٦) في س: فمن فعل ذلك فالواجب.

(٧) في الأصل: ثمّ يستتيبه.

(٨) في د: العقوبة؛ وسقط حرف باء؛ وفي س، وط: أعاد عليه العقوبة.

(٩) في س: ثم خلّده؛ وفي الأصل: وخدده.

(١٠) في د، وط: يموت؛ وظاهر السياق أنّه تحريف؛ لقوله بعده: أو يراجع.

(١١) في س: ويراجع.

(١٢) زيادة من س.

(١٣) في م، وس، وط: وَيَعْرِفُ...وَيُحِبُّهم.



«[فإنّ](١) حُبَّهم إيمَانٌ وَبُغْضَهُمْ نِفَاقٌ(٢)»(٣).

[وَلَا نَقُولُ(٤) بِقَوْلِ الشُّعُوبِيَّةِ(٥)، وَأَرَاذِلِ المَوَالِي، الذين لَا يُحِبُّونَ العَرَبَ، وَلَا يُقِرُّونَ لَهَا(٦) بِفَضْلٍ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُمْ بِدْعَةٌ، وَخِلَافٌ(٧)](٨).

وَمَنْ حَرَّمَ المَكَاسِبَ وَالتِّجَارَةَ(٩)، وَطَلَبَ الرِّزْقِ(١٠) مِن وُجُوهِهِ(١١)؛ فَقَدْ

---

(١) زيادة من د، وط.

(٢) ذكر ابن المحبّ هذا الطرف من هذه الفقرة. وفي الأصل: لمحّبة رسول الله ﷺ لهم؛ وسبّ العرب نفاق، وبغضهم نفاق. والمثبت من بقية النسخ.

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٩٧) والطبراني في «الأوسط» (٢٥٣٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٣٣)؛ وإسناده ضعيف جدًّا؛ فيه الهيثم بن جَمَّاز؛ تركه أحمد؛ وقال النسائي: متروك الحديث؛ كما في «الميزان»؛ ولهذا لمّا قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ردّه الذهبي في تعليقه، فقال: الهيثم بن حمّاد متروك. كذا ورد في «المستدرك»، واختصار الذهبي: الهيثم بن حماد -بالحاء والدال المهملتين-؛ وقد قال الذهبي نفسه في ترجمته من «الميزان»: «عن أبي كثير؛ لا يعرف لا هو، ولا شيخه». وأقرّه الحافظ في «لسان الميزان» (٨/ ٣٥٥)، وزاد: «والظاهر أنّه الهيثم بن جمّاز الذي تقدّم».

(٤) في ط: ولا يقول.

(٥) الشعوبية: الذين يرَوْنَ تفضيل العَجم علىٰ العَرَب، ويتمنّون عود الملك إلىٰ العجم. «الفرق بين الفرق» (٢٨٥).

(٦) في د، وط: لهم.

(٧) في ط: فإنّ لهم بدعة، ونفاقًا، وخلافًا.

(٨) زيادة من س، ود، وط؛ وسقط من د: وخلاف.

(٩) في س، ود، وط: والتجارات.

(١٠) في س: وطلب المال؛ وفي د، وط: وطيب المال.

(١١) كذا في س، وفيما بعده؛ وفي البقية: مِن وَجْهِها.

جَهِلَ، وَأَخْطَأَ، وَخَالَفَ [الحَقَّ](١)؛ بَلِ المَكَاسِبُ مِنْ وُجُوهِهَا(٢) حَلَالٌ؛ قَدْ(٣) أَحَلَّهَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَرَسُولُهُ ﷺ، [وَالعُلَمَاءُ مِنَ الأُمَّةِ](٤).

فَالرَّجُلُ(٥) يَنْبَغِي لَهُ أن يَسْعَىٰ(٦) علىٰ نَفْسِهِ، وَعِيَالِهِ؛ [وَيَبْتَغِي](٧) مِنْ فَضْلِ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ؛ فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَرَىٰ(٨) الكَسْبَ فَهُوَ مُخَالِفٌ.

[وَكُلُّ وَاحِدٍ(٩) أَحَقُّ بِمَالِهِ الَّذِي وَرِثَهُ، أَوِ اسْتَفَادَهُ(١٠)، أَوْ أَصَابَه(١١)، أو كَسَبَهُ(١٢)؛ لَا كَمَا يَقُولُ المُتَكَلِّمُونَ المُخَالِفُونَ](١٣).

[وَالدِّينُ إِنَّمَا هُوَ: كِتَابُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَآثَارٌ، وَسُنَنٌ، وَرِوَايَاتٌ صِحَاحٌ، عَنِ الثِّقَاتِ بِالأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، القَوِيَّةِ، المَعْرُوفَةِ، [المَشْهُورَةِ؛ يَرْوِيهَا الثِّقَةُ الأَوَّلُ

---

(١) سقط من س، ود، وط.

(٢) في س: وجوهها.

(٣) في س، وط: فقد؛ وفي د: وقد.

(٤) زيادة من س.

(٥) في الأصل: وَالرجل.

(٦) في الأصل: يستعين.

(٧) زيادة من س.

(٨) في الأصل: فإن كان لا يرىٰ.

(٩) في س، وط: أحد.

(١٠) كذا في س؛ وفي الأصل، وط: واستفاده.

(١١) في الأصل: وأصابه؛ وفي ط: أو أُوصِيَ له به.

(١٢) في س: أو اكتسبه؛ وهو بمعنىً؛ كما في «الصحاح» (١/ ٢١٢).

(١٣) هذه الفقرة سقطت من د؛ وقد نبّه المحقق أنّها وردت في «مسائل حرب»؛ ومع ذلك أهملها.



المَعْرُوفُ عَنِ الثَّانِي الثِّقَةِ المَعْرُوفِ][١]، يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا حتىٰ يَنْتَهِيَ ذلك إلىٰ النَّبِيِّ[٢] ﷺ، أَوْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ[٣] رضوان الله عليهم، أو التَّابِعِينَ، أو تَابِعِي التَّابِعِينَ، أو مَنْ بَعْدَهُم مِنَ الأَئمَّةِ المَعْرُوفِينَ المُقْتَدَىٰ بِهِم، المُتَمَسِّكِينَ بِالسُّنَّةِ، وَالمُتَعَلِّقِينَ بِالأَثَرِ[٤]، لَا يُعْرَفُونَ بِبِدْعَةٍ[٥]، وَلَا يُطْعَنُ فِيهِمْ بِكَذِبٍ، وَلَا يُرْمَوْنَ بِخِلَافٍ[٦]؛ وَلَيْسُوا بِأَصْحَابِ[٧] قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ؛ لِأَنَّ القِيَاسَ فِي الدِّينِ بَاطِلٌ؛ وَالرَّأْيَ كَذَلِكَ، وَأَبْطَلُ مِنْه[٨].

---

(١) زيادة من س.

(٢) في ط: رسول الله.

(٣) في ط: وأصحابه، والتابعين... وكذا فيما بعده بالواو.

(٤) في ط: بالآثار.

(٥) كذا في س، ود؛ وفي ط: لا يعرفون بدعة.

(٦) إلىٰ هنا انتهىٰ النقل من د، ثم استأنفه من قوله: فهذه الأقاويل. قال: إلىٰ أن قال: فهذه الأقاويل....

(٧) في س: أصحاب؛ وسقطت الباء.

(٨) المقصود به هو القياس الفاسد، المخالف للنصّ؛ وكذا الرأي، المقصود: الرأي الفاسد؛ أمّا القياس الصحيح، والرأي الصحيح فهو معتبر. قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٢/ ١٢٥): «الرأي ثلاثة أقسام:

رأي باطل بلا ريب، ورأي صحيح، ورأي هو موضع الاشتباه؛ والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف، فاستعملوا الرأي الصحيح، وعملوا به وأفْتَوا به، وسَوَّغُوا القول به، وذمُّوا الباطل، ومنعوا من العمل به والفتيا والقضاء به، وأطلقوا ألسنتهم بذمّه، وذمّ أهله.

والقسم الثالث: سَوَّغوا العمل، والفُتْيَا، والقضاء به عند الاضطرار إليه؛ حيث لا يوجد منه بُدٌّ، ولم يلزموا أحدًا العمل به، ولم يُحرِّموا مخالفته، ولا جعلوا مُخالِفَه مخالفًا للدين، بل غايته أنهم خَيَّرُوا بين قبوله ورده؛ فهو بمنزلة ما أبيح للمضطر من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة إليه. =

=

كما قال الإمام أحمد: سألت الشافعي عن القياس، فقال لي: عند الضرورة. وكان استعمالهم لهذا النوع بقدر الضرورة: لم يُفَرِّطُوا فيه ويُفَرِّعُوه ويُوَلِّدُوه ويُوَسِّعُوه كما صنع المتأخرون، بحيث اعتاضوا به عن النصوص والآثار، وكان أسهل عليهم من حفظها، كما يوجد كثير من الناس يضبط قواعد الإفتاء لصعوبة النقل عليه وتَعَسُّر حفظه، فلم يتعدَّوا في استعماله قدر الضرورة، ولم يَبْغُوا العدول إليه مع تمكنهم من النصوص والآثار؛ كما قال تعالىٰ في المضطر إلىٰ الطعام المُحَرَّم: [فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ] [البقرة: ١٧٣] فالباغي: الذي يبتغي الميتة مع قدرته علىٰ التوصُّل إلىٰ المُذَكَّىٰ، والعادي: الذي يتعدَّىٰ قدر الحاجة بأكلها.

فالرّأي الباطل أنواع: أحدها: الرأي المخالف للنصّ؛ وهذا ممّا يعلم بالاضطرار من دين الإسلام فسادُه وبطلانه، ولا تحلُّ الفتيا به ولا القضاء؛ وإنْ وقع فيه مَنْ وقع بنوع تأويل وتقليد.

النوع الثاني: هو الكلام في الدِّين بالخَرْص والظَّنّ، مع التّفريط والتّقصير في معرفة النّصوص، وفهمها، واستنباط الأحكام منها؛ فإنَّ مَنْ جهلها، وقاسَ برأيه فيما سئل عنه بغير علم، بل لمجرّد قدر جامع بين الشَّيئيْن ألحق أحدهما بالآخر، أو لمجرّد قدر فارق يراه بينهما، ففرَّق بينهما في الحكم، من غير نظر إلىٰ النصوص والآثار؛ فقد وقع في الرأي المذموم الباطل، فَضَلَّ وَأَضَلَّ.

النوع الثالث: الرأيُ المتضمّنُ تعطيلَ أسماءِ الربِّ وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة، التي وضعها أهلُ البدع والضلال؛ من الجهميّة والمعتزلة والقدريّة ومن ضَاهَاهُم؛ حيث استعمل أهله قياساتِهِم الفاسدة، وآراءَهم الباطلة، وشُبَهَهَم الداحضة في رَدِّ النصوص الصّحيحة الصّريحة؛ فردّوا لأَجلها ألفاظ النصوص التي وجدوا السبيل إلىٰ تكذيب رواتها وتخطئتهم، ومعاني النّصوص التي لم يجدوا إلىٰ رَدِّ ألفاظها سبيلًا.

فقابلوا النوع الأول بالتكذيب، والنوع الثاني بالتّحريف والتّأويل؛ فأنكروا لذلك رؤيةَ المؤمنين رَبَّهم في الآخرة، وأنكروا كلامه وتكليمه لعباده، وأنكروا مباينته للعالم، واستواءه علىٰ عرشه، وعُلُوَّهُ علىٰ المخلوقات، وعموم قدرته علىٰ كلّ شيء، بل أخرجوا أفعال عباده من الملائكة والأنبياء والجنّ والإنس عن تعلُّقِ قُدْرَتِه ومشيئته وتكوينه لها، ونَفُوا لأجلها حَقائقَ ما أخبر به عن نفسه وأَخبر به رسولُه من صِفاتِ كَمالِهِ ونُعوتِ جَلَاله؛ وحرَّفوا لأجلها النّصوص عن مَواضِعِها،

=

وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالقِيَاسِ فِي الدِّينِ مُبْتَدِعَةٌ، [جَهَلَةٌ][(١)]، ضُلَّالٌ[(٢)]؛ إلَّا أن يَكُونَ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ عَمَّنْ سَلَفَ مِنَ الأَئِمَّةِ الثِّقَاتِ؛ [فَالأَخْذُ بِالأَثَرِ أَوْلَىٰ][(٣)].

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَرَىٰ التَّقْلِيدَ، وَلَا يُقَلِّدُ دِينَهُ أَحَدًا؛ فَهُوَ[(٤)] قَوْلُ فَاسِقٍ، مُبْتَدِعٍ،

---

=

وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرّد، الذي حقيقته أنه زُبالة الأذهان، ونُخالة الأفكار، وعُفارة الآراء، ووساوس الصدور؛ فملأوا به الأوراق سَوَادًا، والقلوب شُكوكًا، والعالم فسادًا». وانظر «جامع بيان العلم» لابن عبد البر (٢/ ١٠٥٢).

(١) سقط من ط.

(٢) وردت آثار كثيرة عن السّلف في ذمّ أهل الرأي؛ من ذلك:

قول عمر: «إيّاكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السّنَن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي، فضلّوا وأضلّوا» رواه الهروي في «ذمّ الكلام» (٢٥٩-٢٦٠) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١/ ١٣٨) وقوام السّنّة في «الحجّة» (١/ ٢٢١) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١٠٠٩، ١٠٤٢).

وقال ابن مسعود: «لا يأتي عليكم عامٌ إلا وهو شرّ من الذي قبله، أمَا إنّي لا أقول: أمير خير من أمير، ولا عامٌ أَخْصَبُ من عام، ولكن فقهاءُكم يذهبون ثمّ لا تَجِدُون منهم خَلَفًا، ويجيء قوم يقيسون الأمور برأيهم».

وقال إبراهيم النخعي: «أصحاب الرأي: أعداء أصحاب السّنن». رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٢٢).

وعن عبد الرحمن بن مهدي، وذكر عنده أصحاب الرأي، فقال: «﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾» رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠). وانظر «إعلام الموقعين» (٢/ ٩٩ وما بعدها).

(٣) سقطت من ط.

(٤) في س: فهذا.

عَدُوٌّ للهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِدِينِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِسُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[(١)].

إِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِبْطَالَ الأَثَرِ، وَتَعْطِيلَ العِلْمِ، وَ[إِطْفَاءَ][(٢)] السُّنَّةِ، وَالتَّفَرُّدَ بِالرَّأْيِ، وَالكَلَامَ، وَالبِدْعَةَ، وَالخِلَافَ.

[فَعَلَىٰ قَائِلِ هَذَا القَوْلِ لَعْنَةُ اللهِ، وَالمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ؛ فَهَذَا مِنْ أَخْبَثِ قَوْلِ المُبْتَدِعَةِ، وَأَقْرَبِهَا إِلَىٰ الضَّلَالَةِ وَالرَّدَىٰ؛ بل هُوَ الضَّلَالَةُ.

زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَرَىٰ التَّقْلِيدَ، وَقَدْ قَلَّدَ دِينَهُ أَبَا حَنِيفَةَ، وَبِشْرًا المَرِيسِيَّ، وَأَصْحَابَه.

فَأَيُّ عَدُوٍّ لِدِينِ اللهِ أَعْدَىٰ مِمَّنْ يُرِيدُ أن يُطْفِئَ السُّنَنَ، وَيُبْطِلَ الآثَارَ وَالرِّوَايَاتِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يَرَىٰ التَّقْلِيدَ، وَقَدْ قَلَّدَ دِينَهُ مَنْ قَدْ سَمَّيْتُ لَكَ؟! وَهُمْ أَئِمَّةُ الضَّلَالَةِ، وَرُءُوسُ البِدَعِ، وَقَادَةُ المُخَالِفِينَ؛ فَعَلَىٰ قَائِلِ هَذَا القَوْلِ غَضَبُ اللهِ][(٣)].

وَهَذِهِ [المَذَاهِبُ][(٤)]، وَالأَقَاوِيلُ التي وَصَفْتُ: مَذَاهِبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَالأَثَرِ[(٥)]، وَأَصْحَابِ الرِّوَايَاتِ، وَحَمَلَةِ العِلْمِ؛ الَّذِينَ أَدْرَكْنَاهُمْ، وَأَخَذْنَا عَنْهُم الحَدِيثَ، وَتَعَلَّمْنَا مِنْهُم السُّنَنَ، وَكَانُوا أَئِمَّةً مَعْرُوفِينَ، ثِقَاتٍ[(٦)]، أَهْلَ صِدْقٍ وَأَمَانَة[(٧)]، يُقْتَدَىٰ بِهِم، وَيُؤْخَذُ عَنْهُم؛ وَلَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ

---

(١) في ط: قول فاسق عند الله ورسوله ﷺ؛ وسقطت بقية الألفاظ.

(٢) سقط من ط.

(٣) سقطت هذه العبارة من ط.

(٤) سقط من د؛ ومن هنا استأنف النقل منه.

(٥) كذا في س، وفي د، وط: والآثار.

(٦) في س: ثقاتًا.

(٧) في ط؛ أصحاب صدق؛ وسقط لفظ: وأمانة.

بِدَعٍ[١]، وَلَا خِلَافٍ، وَلَا تَخْلِيطٍ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَئِمَّتِهِم، وَعُلَمَائِهِم؛ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَهُم.

فَتَمَسَّكُوا بِذَلِكَ - رَحِمَكُمُ اللهُ -، وَتَعَلَّمُوهُ، وَعَلِّمُوهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ][٢].

وَلِأَصْحَابِ البِدَعِ[٣] [[نَبْزٌ، وَ][٤] أَلْقَابٌ، وَأَسْمَاءٌ، لَا تُشْبِهُ أَسْمَاءَ الصَّالِحِينَ، [وَلَا الأَئِمَّةِ][٥]، وَلَا العُلَمَاءِ مِن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَمِنْ أَسْمَائِهِمُ][٦]:

المُرْجِئَةُ: وَهُم الَّذِينَ يَزْعُمُونَ [أَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ؛ وَأَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ[٧]، وَالأَعْمَالَ شَرَائِعُ؛ وَ][٨] أَنَّ الإِيمَانَ مُجَرَّدُ [التَّصْدِيقِ][٩]؛ وَأَنَّ النَّاسَ لَا يَتَفَاضَلُونَ فِي الإِيمَانِ[١٠]؛ وَأَنَّ [إِيمَانَهُمْ، وَ][١١] إِيمَانَ المَلَائِكَةِ[١٢]، وَالأَنْبِيَاءِ صلوات الله وسلامه عليهم وَاحِدٌ؛ وَأَنَّ الإِيمَانَ لَا يَزِيدُ، وَلَا يَنْقُصُ؛ وَأَنَّ الإِيمَانَ لَيْسَ فِيهِ اسْتِثْنَاءٌ؛ وَأَنَّ مَنْ

(١) في ط: بدعة.

(٢) هذه الفقرة كلّها سقطت من الأصل؛ وهي زيادة من س، ود، وط.

وإلىٰ هنا انتهىٰ النقل من د.

(٣) في الأصل: وأصحاب البِدع؛ وسقطت الفقرة التي بين المعقوفتين.

(٤) زيادة من س.

(٥) زيادة من س.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) في س: هو القول.

(٨) سقطت هذه الفقرة من الأصل.

(٩) سقط من س، وط.

(١٠) في ط: في إيمانهم.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) في ط: لا يتفاضلون في إيمانهم وأنّ إيمان الملائكة.

آمَنَ بِلِسَانِهِ، وَلم يَعْمَلْ فَهُوَ مُؤْمِنٌ حَقًّا؛ [وَأَنَّهُم مُؤْمِنُونَ عِنْدَ اللهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ] (١).

[هَذَا كُلُّهُ] (٢) قَوْلُ المُرْجِئَةِ؛ وَهُوَ أَخْبَثُ الأَقَاوِيلِ، [وَأَضَلُّهُ، وَأَبْعَدُه مِنَ الهُدَىٰ] (٣).

**وَالقَدَرِيَّةُ**: وَهُم (٤) الَّذِينَ يَزْعُمُون أَنَّ الاسْتِطَاعَةَ، وَالمَشِيئَةَ، وَالقُدْرَةَ إِلَيْهِم (٥)؛ وَأَنَّهُم يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمُ الخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَالضَّرَّ وَالنَّفْعَ، وَالطَّاعَةَ وَالمَعْصِيَةَ، وَالهُدَىٰ وَالضَّلَالَةَ (٦)؛ [وَأَنَّ العِبَادَ يَعْمَلُونَ] (٧) بَدْءًا [مِن أَنْفُسِهِم] (٨) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ سَبَقَ لهم ذَلِكَ [مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أَوْ] (٩) في عِلْمِه (١٠)؛ وَقَوْلُهُم يُضَارِعُ قَوْلَ المَجُوسِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ؛ [وَهُوَ أَصْلُ الزَّنْدَقَةِ] (١١).

**وَالمُعْتَزِلَةُ**: الَّذِينَ (١٢) يَقُولُونَ بِقَوْلِ (١٣) القَدَرِيَّةِ، [وَيَدِينُونَ بِدِينِهِم] (١٤)،

---

(١) زيادة من س.

(٢) سقط من ط.

(٣) زيادة من س، وط.

(٤) في الأصل: فَهُم.

(٥) في س، وط: أنّ إليهم الاستطاعة ...؛ بتقديم: إليهم.

(٦) في ط: الضلال.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) سقطت من ط.

(٩) سقطت من س.

(١٠) في الأصل، وس: علم الله.

(١١) زيادة من س، وط.

(١٢) في س، وط: وهم.

(١٣) في الأصل: يقولون أقوال.

(١٤) زيادة من س، وط.

وَيُكَذِّبُونَ بِعَذَابِ القَبْرِ، [وَالشَّفَاعَةِ][١]، وَالحَوْضِ، وَلَا يَرَوْنَ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ، وَ[لَا][٢] الجُمُعَةَ إِلَّا [وَرَاءَ][٣] مَنْ كَانَ علىٰ هَوَاهُم[٤]؛ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ أَعْمَالَ العِبَادِ لَيْسَتْ في اللَّوْحِ المَحْفُوظِ.

**وَالنُّصَيْرِيَّةُ**[٥]: وَهُمْ قَدَرِيَّةٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ الحَبَّةِ، وَالقِيرَاطِ، [وَالدَّانَقِ][٦]؛ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَخَذَ حَبَّةً، أَوْ دَانَقًا، أَوْ قِيرَاطًا[٧] حَرَامًا فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَوْلُهُم يُضَاهِي قَوْلَ الخَوَارِجِ.

**والجَهْمِيَّةُ**: [فَهُمْ][٨] أَعْدَاءُ اللهِ، [وَ][٩] هُمُ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ القُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لم يُكَلِّمْ مُوسَىٰ عليه السلام، وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِمُتَكَلِّمٍ، وَلَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا يَنْطِقُ[١٠]؛ [وَأَنَّهُ لَا يُرَىٰ يَوْمَ القِيَامَةِ][١١]؛ [وَلَا يُعْرَفُ للهِ مَكَانٌ][١٢]؛

---

(١) زيادة من س، وط.

(٢) زيادة من س، وط.

(٣) سقطت من س.

(٤) في ط: أهوائهم.

(٥) في س: والبكرية.

(٦) سقط من ط. والدَّانَق - بفتح النّون، وكسرها - هو سدس الدّينار والدّرهم. «لسان العرب» مادة: دنق.

(٧) في س، وط: أخذ حبّة، أو قيراطًا، أو دانقًا.

(٨) سقط من س، وط.

(٩) زيادة من س، وط.

(١٠) في الأصل: وأنّه لم يَتَكَلَّم؛ وفي س: وأنّ الله لا يتكلّم.

(١١) في س: ولا يرىٰ.

(١٢) زيادة من س.

وَ[يَقُولُونَ:][(١)] لَيْسَ للهِ عَرْشٌ، وَلَا كُرْسِيٌّ][(٢)]، وَكَلَامٌ كَثِيرٌ[(٣)]؛ أَكْرَهُ حِكَايَتَه؛ وَهُمْ كُفَّارٌ، [زَنَادِقَةٌ، أَعْدَاءُ الله؛ فَاحْذَرُوهُم][(٤)].

**وَالوَاقِفَةُ**: وَهُم [الَّذِينَ][(٥)] يَزْعُمُونَ [أَنَّا نَقُولُ:][(٦)] إِنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ؛ [وَلَا يَقُولُونَ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ[(٧)]؛ وَهُمْ شَرُّ الأَصْنَافِ، [وَأَخْبَثُهَا][(٨)].

**وَاللَّفْظِيَّةُ**: وَهُمُ [الذين يَزْعُمُونَ أَنَّا نَقُولُ:] [(٩)] إِنَّ القُرْآنَ كَلَامُ الله][(١٠)]، وَلَكِنْ أَلْفَاظُنَا بِالقُرْآنِ، [وَتِلَاوَتُنَا][(١١)]، [وَقِرَاءَتُنَا لَهُ][(١٢)] مَخْلُوقَةٌ؛ وَهُمْ جَهْمِيَّةٌ، [فُسَّاقٌ][(١٣)].

**وَالرَّافِضَةُ**: وَهُم الَّذِينَ يَتَبَرَّءُونَ مِن أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ[(١٤)] ﷺ، وَيَسُبُّونَهُم،

---

(١) سقط من س.

(٢) هذه العبارة سقطت من ط.

(٣) في الأصل: وكلامًا كثيرًا.

(٤) زيادة من (س، وط)؛ إلا أنّه سقط من ط: فاحذروهم.

(٥) سقط من ط.

(٦) زيادة من س.

(٧) في س: ولا نقول: غير مخلوق.

(٨) زيادة من س.

(٩) زيادة من س.

(١٠) هذه العبارة كلّها سقطت من ط.

(١١) زيادة من س.

(١٢) سقطت من الأصل.

(١٣) زيادة من س، وط.

(١٤) في ط: أصحاب محمد.

[وَيَنْتَقِصُونَهُم][(١)]؛ وَيُكَفِّرُونَ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ؛ سِوَىٰ عَلِيٍّ[(٢)]، وَعَمَّارٍ، وَالمِقْدَادِ، وَسَلْمَانَ، [وَنَفرٍ قَلِيلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم][(٣)]؛ [وَلَيْسَتِ الرَّافِضَةُ مِنَ الإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ][(٤)].

**وَالمَنْصُورِيَّةُ**: وَهُمْ رَافِضَةٌ، أَخْبَثُ الرَّوَافِضِ[(٥)]، وَهُمُ الَّذِينَ [يَقُولُونَ: مَنْ قَتَلَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا[(٦)] مِمَّنْ خَالَفَ هَوَاهُمْ دَخَلَ الجَنَّةَ؛ وَهُمُ الذين يُخِيفُونَ[(٧)] النَّاسَ، وَيَسْتَحِلُّونَ أَمْوَالَهُمْ؛ وَهُمُ الَّذِينَ][(٨)] يَقُولُونَ: أَخْطَأَ جِبْرِيلُ عليه السلام في الرِّسَالَةِ[(٩)]؛ [وَهَذَا هُو الكُفْرُ الوَاضِحُ، الَّذِي لَا يَشوبُهُ إِيمَانٌ؛ فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْهُم][(١٠)].

**وَالسَّبَائِيَّةُ**: وَهُمْ رَافِضَةٌ؛ [وَهُمْ][(١١)] قَرِيبَةٌ[(١٢)] مِمَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُم[(١٣)]،

---

(١) زيادة من س، وط. سقطت من الأصل.

(٢) في ط: الأئمة الأربعة؛ علي؛ وسقطت أداة الاستثناء: سوىٰ.

(٣) في س: ويكفّرون الأمّة إلا نفرًا يسيرًا. وسقطت من ط.

(٤) سقطت من الأصل. زيادة من س، وط.

(٥) في ط: أخبث من الروافض.

(٦) في الأصل، وط: نفسًا.

(٧) في س: يخنقون.

(٨) زيادة من س، وط.

(٩) في س، وط: بالرسالة.

(١٠) زيادة من س، وط؛ إلا أنّ في ط: «منه» بدل «منهم».

(١١) زيادة من س، وط.

(١٢) في ط: قريب.

(١٣) في س، وط: ممن ذكرت.

[مُخَالِفُونَ لِلْأُمَّةِ، كَذَّابُونَ](١).

[وَالرَّافِضَةُ أَسْوَأُ أَثَرًا في الإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ، وَمِنْ أَهْلِ الحَرْبِ](٢).

وَصِنْفٌ مِنْهُم(٣) يَقُولُونَ: إِنَّ عَلِيًّا(٤) في السَّحَابِ؛ وَ[يَقُولُونَ:](٥) عَلِيٌّ يُبْعَثُ قَبْلَ يَوْمِ القِيَامَةِ؛ [وَهَذَا كُلُّهُ كَذِبٌ، وَزُورٌ، وَبُهْتَانٌ](٦).

**وَالزَّيْدِيَّةُ**(٧): [وَهُمْ رَافِضَةٌ](٨)؛ وَهُمُ الَّذِينَ يَتَبَرَّءُونَ مِنْ عُثْمَانَ، وَطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرِ، وَعَائِشَةَ - رضوان الله عليهم-؛ وَيَرَوْنَ القِتَالَ مَعَ كُلِّ مَنْ خَرَجَ(٩) مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ؛ [بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا؛ حتىٰ يَغْلِبَ، أو يُغْلَبَ](١٠).

**وَالخَشَبِيَّةُ**: وَهُمْ يَقُولُونَ بِقَوْلِ الزَّيْدِيَّةِ.

**[وَالشِّيعَةُ]**(١١)؛ [وَهُمْ فِيمَا يَزْعُمُونَ(١٢) يَنْتَحِلُونَ حُبَّ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ [دُونَ

---

(١) زيادة من س، وط: إلا أنّ لفظ: «كذّابون» سقط من س هنا، وذكر في أوّل فقرة: وهم رافضة كذّابون. وفي ط: مخالفون للأئمّة.

(٢) زيادة من س.

(٣) في س: وصنف من الرافضة.

(٤) في س، وط: يقولون: علي ...

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س، وط؛ إلا أنّه سقط من ط لفظ: كلّه.

(٧) في ط: والرشدية.

(٨) سقطت من الأصل. زيادة من س وخ.

(٩) في الأصل: خارج.

(١٠) زيادة من س، وط.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) في س: زعموا.

النَّاسِ][(١)]؛ وَكَذَبُوا؛ بل هُم [خَاصَّةً][(٢)] المُبْغِضُونَ لِآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ دُونَ النَّاسِ.

إِنَّمَا الشِّيعَةُ لِآلِ مُحَمَّدٍ المُتَّقُونَ، أَهْلُ السُّنَّةِ وَالأَثَرِ، مَنْ كَانُوا وَحَيْثُ كَانُوا، الَّذِينَ يُحِبُّونَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَجَمِيعَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا يَذْكُرُونَ أَحَدًا [مِنْهُم][(٣)] بِسُوءٍ، وَلَا عَيْبٍ، وَلَا مَنْقَصَةٍ.

فَمَنْ ذَكَرَ أَحَدًا مِن أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِسُوءٍ، أَوْ طَعَنَ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ[(٤)]، أو تَبَرَّأَ مِن أَحَدٍ مِنْهُم، أَوْ سَبَّهُمْ، أَو عَرَّضَ بِسَبِّهِم، [وشَتْمِهِمْ][(٥)]؛ فَهُوَ رَافِضِيٌّ، [مُخَالِفٌ][(٦)]، خَبِيثٌ، ضَالٌّ[(٧)]][(٨)].

**وَأَمَّا الخَوَارِجُ** فَمَرَقُوا مِنَ الدِّينِ، وَفارَقُوا المِلَّةَ، وَشَردوا عَن[(٩)] الإِسْلَامِ، [وَشَذُّوا عَنِ الجَمَاعَةِ، وَضَلُّوا[(١٠)] عَن سَبِيلِ الهُدَىٰ[(١١)]، وَخَرَجُوا عَلَىٰ السُّلْطَانِ وَالأَئِمَّةِ][(١٢)]،

(١) سقطت من ط.

(٢) سقط من ط.

(٣) سقط من ط.

(٤) في ط: طعن عليهم؛ وسقط: بعيب.

(٥) سقطت من ط.

(٦) سقط من ط.

(٧) في ط: مخبث.

(٨) هذه الفقرة كلّها سقطت من الأصل.

(٩) في س: وشردوا علىٰ؛ وفي الأصل: شذّوا.

(١٠) في ط: فضلّوا.

(١١) في ط: عن السبيل والهدىٰ.

(١٢) هذه العبارة سقطت من الأصل. زيادة من س وخ؛ وسقط من ط: والأئمّة.

وَسَلُّوا السَّيْفَ علىٰ الأُمَّةِ، وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُم [وَأَمْوَالَهُم][(١)]، وَكَفَّرُوا[(٢)] مَنْ خَالَفَهُم إِلَّا مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِم، [وَكَانَ عَلىٰ مِثْلِ قَوْلِهِم وَرَأْيِهِم][(٣)]، وَثَبَتَ مَعَهُم في ضَلَالَتِهِم[(٤)].

[وَهُمْ يَشْتِمُونَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَصْهَارَهُ وَأَخْتَانَه؛ وَيَتَبَرَّءُونَ مِنْهُم، وَيَرْمُونَهُم بِالكُفْرِ وَالعَظَائِمِ، وَيَرَوْنَ خِلَافَهُم في شَرَائِعِ [الدِّينِ وَسُنَنِ] الإِسْلَامِ][(٥)]، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِعَذَابِ القَبْرِ، وَلَا [يَرَوْنَ][(٦)] الحَوْضَ، وَلَا الشَّفَاعَةَ، وَلَا بِخُرُوجِ أَحَدٍ[(٧)] مِنْ [أَهْلِ][(٨)] النَّارِ.

ويَقُولُونَ: مَنْ كَذَبَ كَذِبَةً، أَوْ أَتَىٰ صَغِيرَةً أو كَبِيرَةً مِنَ الذُّنُوبِ [فَمَاتَ مِن غَيْرِ تَوْبَةٍ [فَهُوَ كَافِرٌ]][(٩)]، فَهُوَ في النَّارِ خَالِدًا، مُخَلَّدًا أَبَدًا.

وَهُمْ يَقُولُونَ بِقَوْلِ النُّصَيْرِيَّةِ[(١٠)] في الحَبَّةِ، وَالقِيرَاطِ؛ وَهُمْ قَدَرِيَّةٌ، مُرْجِئَةٌ، جَهْمِيَّةٌ، رَافِضَةٌ؛ لَا يَرَوْنَ الجَمَاعَةَ إلاَّ خَلْفَ إِمَامِهِم؛ وَهُمْ يَرَوْنَ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ

---

(١) زيادة من س، وط.

(٢) في س: وأكفروا؛ وفي ط: وأبعدوا.

(٣) زيادة من س، وط؛ إلا أنّه سقط من س: قولهم.

(٤) في س: در ضلالتهم؛ وفي ط: في بيت ضلالتهم.

(٥) زيادة من س، وط؛ إلا أنّه سقط من ط: ما بين معقوفتين: الدين والسنن.

(٦) سقطت من س، وط.

(٧) كذا في ط؛ وفي الأصل: ولا خروج؛ وفي س: ولا يخرجون أحدًا.

(٨) زيادة من س.

(٩) زيادة من س، وط؛ إلا أنّه سقط من ط: هو كافر.

(١٠) في س، وط: البكريّة.

عَن وَقْتِهَا، وَيَرَوْنَ الصَّوْمَ قَبْلَ رُؤْيَةِ الهِلَالِ[١]، وَالفِطْرَ قَبْلَ رُؤْيَتِهِ[٢]، وَهُمْ يَرَوْنَ النِّكَاحَ بِغَيرِ[٣] وَلِيٍّ، وَلَا سُلْطَانٍ؛ ويَرَوْنَ المُتْعَةَ [في دِينِهِم][٤]، ويَرَوْنَ الدِّرْهَمَ بِدِرْهَمَيْن يدًا بِيَدٍ [حَلَالًا][٥]، وَلَا يَرَوْنَ الصَّلَاةَ في الخِفَافِ، وَلَا المَسْحَ عَلَيْهَا.

ولا يَرَوْنَ [لِلسُّلْطَانِ عَلَيْهِم طَاعَةً، وَلَا][٦] لِقُرَيْشٍ [عَلَيْهِم][٧] خِلَافَةً.

[وَأَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ يُخَالِفُونَ فِيهَا[٨] الإِسْلَامَ، وَأَهْلَهُ؛ وَكَفَى بِقَوْمٍ ضَلَالَةً؛ يَكُونُ هَذَا رَأْيُهُم، وَمَذْهَبُهُم، وَدِينُهُم][٩]؛ وَلَا لهم[١٠] الإِسْلَامُ في شَيْءٍ؛ [وَهُم المَارِقَةُ][١١].

وَمِنْ أَسْمَاءِ الخَوَارِجِ[١٢]:

**الحَرُورِيَّةُ**: وَهُمْ أَهْلُ[١٣] حَرُورَاء.

---

(١) في س: رؤيته.

(٢) كذا في س، وط؛ وفي الأصل: رؤية الهلال.

(٣) في الأصل: من غير.

(٤) زيادة من س، وط.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س، وط.

(٧) زيادة من ط.

(٨) في ط: عليها.

(٩) زيادة من س، وط.

(١٠) في س، وط: وليسوا من.

(١١) زيادة من س.

(١٢) في الأصل: ومن أسمائهم الخوارج...

(١٣) في ط: أصحاب.

**وَالأَزَارِقَةُ**: وَهُمْ أَصْحَابُ نَافِعِ بنِ الأَزْرَقِ؛ [وَقَوْلُهُم أَخْبَثُ الأَقَاوِيلِ، وَأَبْعَدُه مِنَ الإِسْلَامِ، والسُّنَّة][(١)].

وَالنَّجْدِيَّةُ: وَهُمْ أَصْحَابُ نَجْدَةَ بنِ عَامِرِ [الحَرُورِيِّ][(٢)].

وَالإِبَاضِيَّةُ: وَهُمْ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بنِ إِبَاضٍ.

والصِّفْرِيَّة[(٣)]: وَهُمْ أَصْحَابُ دَاوُدَ بنِ النُّعْمَانِ؛ [حِينَ قِيلَ لَهُ: إنّك صِفْرٌ مِنَ العِلْمِ][(٤)].

**وَالحَازِمِيَّة، وَالمُشَبِّهَة**[(٥)]: [كُلُّ هؤلاء خَوَارِجُ، فُسَّاقٌ، مُخَالِفُونَ لِلسُّنَّة][(٦)]؛ [وَهُمْ][(٧)] خَارِجُونَ عَن[(٨)] المِلَّة، [أَهْلُ بِدْعَةٍ، وَضَلَالَة؛ [وَهُمْ لُصُوصٌ، قُطَّاعٌ؛ قَدْ عَرَفْنَاهم بِذَلِك][(٩)].

**وَالشُّعُوبِيَّة**: وَهُمْ أَصْحَابُ بِدْعَةٍ، وَضَلَالَة؛ وَهُمْ يَقُولُونَ: [إِنَّ][(١٠)] العَرَبَ، وَالمَوَالِي عِنْدَنا وَاحِدٌ؛ لَا يَرَوْنَ لِلْعَرَبِ حَقًّا، وَلَا يَعْرِفُونَ لهم فَضْلًا، وَلَا يُحِبُّونَهُم؛

---

(١) زيادة من س، وط.

(٢) زيادة من س، وط.

(٣) في الأصل: الفرابية.

(٤) زيادة من س.

(٥) في س: والبيهسيّة، والميمونية، والخازمية؛ وفي ط: والمُهَلَّبِيَّة، والحارثيّة، والخُرَمِيَّة.

(٦) زيادة من س، وط.

(٧) سقط من ط.

(٨) في س، وط: من.

(٩) زيادة من س.

(١٠) سقط من س.

بَلْ يُبْغِضُونَ العَرَبَ، وَيُضْمِرُونَ لهم الغِلَّ، وَالحَسَدَ، والبُغْضَةَ في قُلُوبِهِم؛ وَهَذَا قَوْلٌ قَبِيحٌ، ابْتَدَعَهُ رَجُلٌ مِن أَهْلِ العِرَاقِ، وَتَابَعَهُ(١) عَلَيْه [نفَرٌ](٢) يَسِيرٌ؛ فَقُتِلَ عَلَيْه](٣).

وأَصْحَابُ الرَّأْيِ: وَهُمْ مُبْتَدِعَةٌ، ضُلَّالٌ، أَعْدَاءٌ لِلسُّنَّةِ وَالأَثَرِ؛ [يَرَوْنَ الدِّينَ رَأْيًا، وَقِيَاسًا، وَاسْتِحْسَانًا؛ وَهُمْ يُخَالِفُونَ الآثَارَ، وَ](٤) يُبْطِلُونَ الحَدِيثَ، [وَيَرُدُّونَ عَلَىٰ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيَتَّخِذُونَ أَبَا حَنِيفَةَ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِه إِمَامًا، وَيَدِينُونَ بِدِينِهِم. فَأَيُّ(٥) ضَلَالَةٍ أَبْيَنُ مِمّن قَالَ بِهَذَا؟! يَتْرُكُ قَوْلَ الرَّسُولِ وأَصْحَابِهِ، وَيَتَّبِعُ قَوْلَ(٦) أَبِي حَنِيفَةَ وأَصْحَابِهِ؟! فَكَفَىٰ بِهَذَا غَيًّا مُرْدِيًا، وَطُغْيَانًا، [ودًّا](٧)؟!

وَالوَلَايَةُ بِدْعَةٌ، وَالبَرَاءَةُ بِدْعَةٌ؛ وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: نَتَوَلَّىٰ فُلَانًا، وَنَتَبَرَّأُ مِن فُلَانٍ(٨)؛ وَهَذَا القَوْلُ بِدْعَةٌ؛ فَاحْذَرُوهُ.

---

(١) في ط: فتابعه.

(٢) زيادة من س.

(٣) هذه الفقرة سقطت من الأصل. زيادة من س، وط.

(٤) زيادة من س.

(٥) في ط: وأيّ.

(٦) في ط: ترك قول ...واتّبع رأي...

(٧) زيادة من س.

(٨) كذا فسّرها المصنّف. وقال الخلّال في «كتاب السنّة» (٧٦٣): «أخبرنا أحمد بن محمد، قال: ثنا أبو طالب، قال: سألت أبا عبد الله: البراءة بدعة، والولاية بدعة، والشّهادة بدعة؟ قال: البراءة أن تتبرّأ من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، والولاية أن تتولّىٰ بعضًا وتترك بعضًا، والشّهادة أن تشهد علىٰ أحد أنّه في النار».

فَمَنْ قَالَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الأَقَاوِيلِ، أَوْ رَآهَا، أَوْ صَوَّبَهَا(١)، أَوْ رَضِيَهَا، أَوْ أَحَبَّهَا؛ فَقَدْ خَالَفَ السُّنَّة، وَخَرَجَ مِنَ الجَمَاعَةِ، وَتَرَكَ الأَثَرَ، وَقَالَ بِالخِلَافِ، وَدَخَلَ في البِدْعَةِ، وَزَالَ عَنِ الطَّرِيقِ؛ وَمَا تَوْفِيقُنا(٢) إِلَّا بِاللهِ، [عَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا، وَبِهِ اسْتَعَنَّا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ](٣)](٤).

وَقَدْ أَحْدَثَ(٥) [أَهْلُ](٦) الأَهْوَاءِ، والبِدَعِ، وَالخِلَافِ: أَسْمَاءً، شَنِيعَةً، قَبِيحَةً؛ يُسَمُّونَ(٧) بِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ [عَيْبَهُم، وَ](٨) الطَّعْنَ عَلَيْهِم، [وَالوَقِيعَةَ فِيهِم](٩)، وَالإِزْرَاءَ بِهِمْ عِنْدَ السُّفَهَاءِ، وَالجُهَّالِ.

**فَأَمَّا(١٠) المُرْجِئَةُ** فَـ[إِنَّهُمْ](١١) يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ: شُكَّاكًا؛ [وَكَذَبَت المُرْجِئَةُ، بَلْ هُمْ بِالشَّكِّ أَوْلَىٰ، وبِالتَّكْذِيبِ أَشْبَه](١٢).

---

(١) في س: أو هويها.

(٢) في ط: وما توفيقي.

(٣) زيادة من س.

(٤) هذه الفقرة كلّها سقطت من الأصل.

(٥) في ط: وقد رأيت لأهل...

(٦) زيادة يقتضيها السياق، لا سيما وقد ثبتت في ط، لكن بلفظ: وقد رأيت لأهل الأهواء؛ كما تقدم قبل قليل.

(٧) في س: فسمّوا.

(٨) زيادة من س، وط.

(٩) زيادة من س، وط.

(١٠) في ط: أمّا؛ دون واو.

(١١) زيادة من س، وط؛ كذا فيما بعدها.

(١٢) زيادة من ط؛ وكذا في س، لكن بلفظ: بل هم أولىٰ بالشك وبالتكذيب.

وَأَمَّا القَدَرِيَّةُ فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ [وَالإِثْبَاتِ] [١]: مُجْبِرَةً؛ [وَكَذَبَت القَدَرِيَّةُ؛ بَلْ هُمْ أَوْلَىٰ بِالكَذِبِ، وَالخِلَافِ؛ أَلْغَوْا[٢] قَدرَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَنْ خَلْقِهِ، وَقَالُوا: لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ [٣] تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ][٤].

[وَأَمَّا الجَهْمِيَّة فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ: مُشَبِّهَةً[٥]؛ وَكَذَبَتِ الجَهْمِيَّةُ، أَعْدَاءُ اللهِ؛ بَلْ هُمْ أَوْلَىٰ بِالتَّشْبِيهِ، وَالتَّكْذِيبِ؛ افْتَرَوْا عَلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ الكَذِبَ، وَقَالُوا [عَلَىٰ اللهِ] الزُّورَ، وَالإِفْكَ[٦]؛ وَكَفَرُوا بِقَوْلِهِمْ[٧]][٨].

وَأَمَّا الرَّافِضَةُ [فَإِنَّهُمْ] يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ: النَّاصِبَةَ؛ [وَكَذَبَتِ الرَّافِضَةُ؛ بَلْ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَذَا [الاسْمِ] [٩]؛ إِذْ نَاصَبُوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ السَّبَّ [١٠]، وَالشَّتْمَ؛ وَقَالُوا فِيهِم بِغَيْرِ [١١] الحَقِّ، وَنَسَبُوهُم إِلَىٰ غَيْرِ العَدْلِ كَذِبًا[١٢]، وَظُلْمًا، وَجُرْأَةً

---

(١) زيادة من س، وط.

(٢) في س: أنفوا.

(٣) في س: وقالوا له ما ليس بأهل له.

(٤) زيادة من س، وط.

(٥) في ط: المشبّهة.

(٦) في ط: وقالوا الإفك والزور؛ بالتقديم والتأخير، وسقطت ما بين المعقوفتين.

(٧) في س: في قولهم.

(٨) زيادة من س، وط.

(٩) زيادة من س.

(١٠) في ط: لإِنْصَابِهِم لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالسَّبِّ...

(١١) في س: غير.

(١٢) في ط: كفرًا.

علىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَاسْتِخْفَافًا بحَقِّ[١] الرَّسُولِ ﷺ؛ وَهُمْ [-والله-][٢] أَوْلَىٰ بِالتَّعْيِيرِ، وَالانْتِقَامِ مِنْهُم][٣].

**وَأَمَّا الخَوارِجُ** فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ [وَالجَمَاعَةِ: مُرْجِئَةً؛ وَكَذَبَت الخَوَارِجُ فِي قَوْلِهِمْ؛ بَلْ هُمُ المُرْجِئَةُ؛ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ إيمَانٍ، وحَقٍّ دُونَ النَّاسِ، وَمَنْ خَالَفَهُم كَافِرٌ][٤].

وَأَمَّا أَصْحَابُ الرَّأْيِ، [وَالقِيَاسِ][٥] فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ][٦]: نَابِتَةً، وَحَشْوِيَّةً؛ [وَكَذَبَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ، أَعْدَاءُ اللهِ؛ بَلْ هُم النَّابِتَةُ، وَالحَشْوِيَّةُ؛ تَرَكُوا أَثَرَ[٧] الرَّسُولِ ﷺ، وَحَدِيثَهُ، وَقَالُوا بِالرَّأْيِ، وَقَاسُوا الدِّينَ بِالاسْتِحْسَانِ، وَحَكَمُوا بِخِلَافِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ وَهُمْ أَصْحَابُ بِدْعَةٍ، جَهَلَةٌ، ضُلَّالٌ، وَطُلَّابُ دُنْيَا بِالكَذِبِ وَالبُهْتَانِ][٨].

فَرَحِمَ[٩] اللهُ عَبْدًا قَالَ بِالحَقِّ، وَاتَّبَعَ الأَثَرَ، وَتَمَسَّكَ بِالسُّنَّةِ، [وَاقْتَدَىٰ

---

(١) في س: لحقّ.

(٢) زيادة من ط.

(٣) زيادة من س، وط.

(٤) في س: كفّار.

(٥) زيادة من س.

(٦) زيادة من س، وط؛ إلا أنّ في ط: أصحاب السُّنَّة؛ وسقط لفظ: الجماعة.

(٧) في ط: آثار.

(٨) هذه الفقرة كلّها زيادة من س، وط.

(٩) كذا في س؛ بزيادة فاء؛ وفي ط: رحم الله.

بِالصَّالِحِينَ](١)، [وَجَانَبَ أَهْلَ البِدَعِ، وَتَرَكَ مَجَالِسَهُم، وَمُحَادِثَهُم؛ احْتِسَابًا، وَطَلَبًا لِلْقُرْبَةِ مِنَ اللهِ، وَإِعْزَازًا(٢) لِدِينِهِ؛ وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللهِ](٣). انتهىٰ.

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ(٤).



---

(١) زيادة من س، وط.

(٢) في س: إعزاز؛ بالرفع؛ وصوابه ما أثبته.

(٣) زيادة من س، وسقطت من ط، وكتب بدلها: وبالله التوفيق.

(٤) في ط: اللّهمّ ادْحَضْ باطل المُرْجِئة، وأوهن كيد القَدَرِيَّة، وأزل دولة الرافضة، وامحق شُبَهَ أصحاب الرأي، واكفِنا مؤنة الخارجية، وعجّل الانتقام من الجهميّة.